



PROVISIONAL

A/40/PV.15  
3 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥/٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينيبي	: <u>الرئيس</u>
(السنغال)	السيد صاري	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	
(اسبانيا)	السيد دي بينيبي	: <u>شم</u>
	(الرئيس)	
(بربادوس)	السيد موسيلي	: <u>شم</u>
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرم على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

القي كلمة كل من :

السيد ماينارد (جزر البهاما)

السيد ماليلي (اليانها)

السيد السبي (تونس)

- خطاب الجنرال برم تنمو لانوندا ، رئيس وزراء تايلند

القي كلمة :

السيد هربرت (مان كريستوفر ونيفيس)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد ماينارد (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ان اهنئكم باسم كومنولث جزر البهاما حكومة وشعبا ، وبالاصالة عن نفسي ، على توليكم رئاسة هذه الهيئة الموقرة . ان مهمتكم حافلة بالتحديات وانا واثق تماما من انكم ستفعلون بها على الوجه الاكمل وبكل ما يقتضيه هذا المنصب من رصانة ووقار ، لاسيما ونحن نحتفل بالذكرى الاربعين للامم المتحدة . كما ان خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية تبشران بدورة ناجحة .

واود ايضا ان اغتنم هذه الفرصة لاشيد بالسفير لوساكا لاملوبه الممتاز فسي ادارة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . فقد تمكن ، بفضل ما يتمتع به من غزارة المعرفة وما يتحلى به من صفات قيادية ، من توجيه الجمعية العامة فيما اعترضها من مسائل صعبة خلال فترة رئاسته .

وفخلا عن ذلك ، يسرني ان الالحظ هذا العام بمزيد من التقدير ما يبذله السيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام للامم المتحدة من جهود متفانية في دعم وتطبيق المثل العليا والمبادئ السامية التي انشئت من اجلها هذه المنظمة .

من دواعي سروري ان اشير ونحن نحتفل بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ان المنظمة بذلت على مر السنين جهودا هائلة لتحقيق المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والتي يؤيدها جميع الاعضاء . ان منتقدي الامم المتحدة يودون حمل المالم على الاعتقاد بان المنظمة غير فعالة في مجال الشؤون العالمية وانها لم تعد افضل اداة لتمييز وصون السلم والامتقرار الدوليين . لكني اقول لأولئك المنتقدين ما الذي

يمكننا ان نفعله بدون الامم المتحدة ؟ ماعسانا نفعلم لو لم يكن هناك مخفل متمدد الاطراف تستطيع الامم ان تجلس فيه معا وتناقش مشاكلها في مناخ يسوده النظام والتمدين ؟ ان ابغض شيء الى نفسي ان اتصور المخاطر التي يمكن ان تحدث بعالم لا وجود للامم المتحدة فيه . ويحضرني في هذا الصدد ما قاله احد المعلقين البارزين عند انشاء هذه المنظمة من ان "العالم كامن في الامم المتحدة مثله مثل الشجرة التي تنبت من بذرة" .

ومن ثم ، يسمدني ان الاحظ مختلف الجهود التي تبذلها الدول الاعضاء للاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . ففي جميع انحاء العالم يجرى الاعداد لاحتفالات وطنية وحفلات موسيقية ومؤتمرات وحلقات تدريبية وحلقات دراسية وغير ذلك من البرامج والمسابقات الرياضية احتفالا بالعيد الاربعين . واتي على شقة من ان كل هذه الانشطة تعد ايضا مناسبة تجدد فيها الدول الاعضاء التزامها بما ورد في الميثاق واهدافه الاساسية .

واود ان احيط علما بالتوصيات المقدمة في اجتماع الرؤساء السابقين للجمعية العامة . ان الافكار المطروحة في ذلك الاجتماع ثمرة سنوات من الخبرة والمعرفة والتمرس في شؤون منظومة الامم المتحدة ، وهي توفر المشورة الهامة فيما يتعلق بكيفية تحسين اداء هذه المنظومة ؛ ومن ثم يحدوني الامل ان تولى هذه التوصيات ما تستحقه من اهتمام .

ان جزر البهاما ، اذ تحتفل بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة سعت على مدى هذا العام الى احياء روح الامم المتحدة من خلال تنظيم سلسلة من المحاضرات والعروض في المدارس والممالح الحكومية ومرافق الخدمات . وهذا ما سنظل نفعلمه ادراكا منا لاهمية المنظمة وتاكيدا لتلك الاهمية .

فالذكرى الاربعين تتيح لنا فرصة مناسبة لتجديد التزامنا بتحقيق السلم العالمي وتكريس انفسنا لتلك الغاية . واود ان اهاب بالجميع ان يبادروا في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ ، عند اعلان عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم ، بتجديد التزامنا بتحقيق ما دعت اليه الجمعية العامة في عام ١٩٨٢ من :

"تخصيم وقت محدد لتركيز جهود الأمم المتحدة والدول الاعضاء فيها على النهوض بالمثل العليا للسلم كدليل على تفانيها في احلال السلم بجميع الوسائل الممكنة" (القرار ١٦/٢٧).

ان الاقتصاد العالمي يعاني مشاكل خطيرة تقتضي منا ان نوليها اهتماما عاجلا . وتزداد هذه المشاكل حدة في البلدان النامية حيث تشكل أزمة الديون عبئا ثقيلا على اقتصاداتها . كما ان الحمائية تهدد بتفاقم اختلال الميزان التجارى في تلك البلدان . فضلا عن ذلك ، لم يستجب النظام المالى الدولى على نحو فعال لمحنة البلدان الاكثر فقرا . ولن يتأتى تحقيق تدابير التكيف الهيكلية اللازمة لايجاد حلول طويلة الاجل الا بالتعاون بين الشمال والجنوب .

ومن خلال منظور طويل الاجل ، ينبغي تدعيم فعالية وكفاءة النظم النقدية والمالية الدولية بهدف استقرار الاوضاع المالية الدولية وجعلها اقل عرضة للتقلبات . وهذا يتطلب ، بين جملة امور ، مشاركة اوسع في حمل عبء عملية التكيف ، ومشاورات متواصلة بين الدائنين والمدنيين ، ومساعدة دولية للبلدان النامية في مجال ادارة الديون على المستوى الوطني بما في ذلك المعلومات الخاصة بكل جوانب الدين الخارجي ، وتوسيع نطاق آلية اعادة الجدولة لعدة سنوات لتشمل المزيد من البلدان المدينة .

ومن ثم ، نتفق مع الرأي القائل بأنه ينبغي ، عملا على محاولة تخفيف حدة الازمات الاقتصادية العالمية في المستقبل ، توسيع نطاق الادوار التقليدية لمندوبو النقد الدولي والبنك الدولي بما يمكنهما من العمل بطريقة تؤدي الى اولا : تسهيل عمليات التكيف التي تؤدي ، في نفس الوقت ، الى استمرارية تحقيق النمو التفضيلى وحماية وتحسين المستويات الاساسية للمعيشة ؛ وثانيا : توفير عامل مخفر لهما على تعبئة تدفقات اكبر لرأى المال الخاص ؛ وثالثا : تحسين ادارة الدين الخارجي عن طريق امتحان آليات افضل للانداز المبكر واعادة جدولة الديون ؛ ورابعا : التخفيف من حدة التقلبات الدورية بدلا من تقويتها .

لقد صدم العالم صدمة واضحة بسبب الآثار المدمرة لحالة الجفاف في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء وما سببته من معاناة انسانية يعجز عنها الوصف . وتشفي جزر البهاما على الجهود التي تستحق الشناء حقا والتي بذلها المجتمع الدولي ، وخففت الى حد ما من تلك الحالة العميقة . ولقد شعرت جزر البهاما بالارتياح لاسهامها في ذلك الجهد الدولي الذي جاء في حينه .

الا انه قد يمكن القبول بالتخفيف من قسوة هذه الحالة الحادة باعتباره تدبيرا وقتيا على المدى القصير . لكن التغلب على المشاكل الاقتصادية والبيئية السائدة ، يقتضي مزيدا من الحساسية من قبل البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية وهو ما يعتبر مطلبا حيويا لا يقل اهمية عن اصلاحات السياسة الداخلية .

وان شئنا ان نكون واقعيين ، تعين ان ندرك ان المجتمع الدولي ليس امامه من بديل سوى ان يتعامل مع المشكلة من منطلق التكافل بين البلدان ، لا في مجال السلم والامن الدوليين فحسب ، بل وفي مجال الاقتصاد العالمي ، وهذا يقتضي ، بالضرورة ، تعزيز التعاون متعدد الاطراف بصورة فورية . ان التحدي الذي يواجهها هو ايجاد عمر جديد من الرخاء . ومما لا مهرب منه اذن ان نحدد الخيارات التي تؤدي الى توسيع الاقتصادات والاسواق .

هناك اتفاق بين الجميع على انه اذا ما ظل سباق التسلح يتصاعد سيقتضي على البشرية جمعا . ولذا يشير شديد اندهاش انه بينما تنفق بلايين الدولارات على تكديس الاسلحة ، يموت الملايين من البشر جوعا لعدم توافر الغذاء .

لقد ظلت مشكلة نزع السلاح الشغل الشاغل للمجتمع الدولي منذ عام ١٩٤٥ ، ومع ذلك لا يمكننا ان نشير حتى الان الا الى اقل القليل من القرارات التي نفذت فيما يخص نزع السلاح . وهناك حاجة ، اكثر من اى وقت مضى ، الى استحداث تدابير قوية لتجسيد الاسلحة التقليدية والنووية وحظر استخدام الاسلحة الكيميائية . وينبغي ان تشجع الدول على اعتماد مفهوم التكافل باعتباره الطريق الرئيسي للتوصل الى الحلول الايجابية .

وحتى نجعل نزع السلاح حقيقة واقعة ، ترحب حكومتي بالمنهج الاقليمي التسي ترمي الى اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية او مناطق لم باعتبارها عوامل ردع . ونؤيد الرأى القائل بان التنفيذ الفعال لهذا النهج يمكن تحقيقه على النحو التالي : اولا ، ينبغي ان تأتي المبادرة من كل دول المنطقة ؛ ثانيا ، ينبغي كفالة الالتزام والتحقق ؛ ثالثا ، ينبغي منع جميع الاطراف من امتداد اجهزة نووية متفجرة ؛ ورابعا ، ينبغي عدم الاخلال بترتيبات الامن القائمة بما يؤدي الى الاضرار بالامن الاقليمي والدولي .

وحكومتي على ثقة من انه اذا ما اجريت مفاوضات جادة في مؤتمر القمة المقبل بين رئيسي الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي ، سيتمكن تحقيق خطوات محددة وايجابية صوب ابطاء سرعة سباق التسلح .

خلال السنوات القليلة الماضية نوقشت مسألة أمن الدول الصغيرة في مختلف الهيئات الدولية بما فيها الجمعية العامة . وقد قامت منظمة الكومنولث ومنظمة الدول الأمريكية وحركة عدم الانحياز ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جميعاً بدور هام في تحديد المشاكل التي تواجه الدول الصغيرة .

ان الدول الصغيرة سريعة التأثر بوجه خاص بالتقلبات في النظام الاقتصادي الدولي . وعندما تقع الازمات الاقتصادية الشاملة ، تتعرض الهياكل الاقتصادية الهشة اصلاً للدول الصغيرة لمزيد من الضعف . وعلاوة على ذلك ، فالعديد من الدول الصغيرة مثل جزر البهاما عبارة عن مجموعات من الجزر ، ويظل تكوينها الجغرافي هذا عقبة كبرى امام التنمية الاقتصادية ما لم تتوافر طرق المواصلات والاتصالات الكافية . وبالإضافة الى هذه العقبة ، تبرز حقيقة ان العديد من الدول الصغيرة ، خاصة في منطقة الكاريبي ، تواجه خطر استبعادها من المساعدة الانمائية الدولية باعتبار انها ليست من اكثر البلدان احتياجاً لتلك المساعدة . فعملية البنك الدولي المعروفة "بالتدرج" عملية تتجاهل الاحتياجات الحقيقية للدول الصغيرة . وهي تغفل بصورة خاصة الحاجة الى تنمية البنية الاساسية الاقتصادية المحلية في العديد من الدول الصغرى .

ولا تقل عن ذلك اهمية في المجال الاقتصادي ، الحقيقة الماثلة في ان عدداً كبيراً من الدول الصغيرة يناضل بصورة مستمرة من اجل الوفاء بالحاجة الى استحداث بدائل اقتصادية ، في مجتمعات تعتمد بصورة كبيرة على مصدر واحد اساسي للنشاط الاقتصادي .

والمعروف ان الكثير من الدول الصغيرة عرضة للكوارث الطبيعية كالعواصف والاعاصير والفيضانات . وتؤدي التدابير الوقائية التي يتعين اتخاذها توقعاً لتلك الكوارث الطبيعية ، كما تؤدي الخسائر التي تترتب عليها بعد وقوعها الى استنزاف حاد للموارد الشحيحة اصلاً .

كما يهدد العديد من الانشطة غير المشروعة استقرار وأمن الكثير من الدول الصغيرة . وقد كان نصيب جزر البهاما ، نتيجة وضعها الجغرافي كأرخبيل ، ان تصبح



معبرا هاما للتجارة المحظورة في المخدرات ، وهذا لانتهاكات المجال الجوي والبحري ، وصيد الاسماك غير المشروع . وفي بعض الاوقات ، وقفنا عاجزين من الواجهة العملية عن مواجهة تلك التطورات غير المواتية . وهناك دول صغيرة اخرى تعرضت لتدفقات غير مشروعة من الاسلحة والهجرة . ونتيجة لقلّة عدد سكاننا ، وفي بعض الحالات التشتت الواسع لارضينا ، تصعب حماية حدودنا بسهولة .

وتجد العديد من الدول الصغيرة انها مرغمة على تحمل نفقات بناء قوة دفاعية بتكلفة بشرية وتمويلية كبيرة ، نظرا لوجود دول مجاورة اكبر واقوى تهدد سلامتها الاقليمية والسياسية .

وفي ضوء الصعوبات التي تواجه العديد من الدول الصغيرة في المجال الاقتصادي ، وما تظفر اليه من تخصيص الموارد البشرية والمالية وغيرها لمكافحة الانشطة غير المشروعة ، والسعي للمحافظة على سلامتها الاقليمية ووحدها السياسية ، يتحتم على المجتمع الدولي ان يقدم المساعدة الى تلك الدول حتى تتسنى لها مواصلة نشاطها الاقتصادي وتأمين سيادتها . وتناشد جزر البهاما ، وهي دولة جزرية نامية ، المجتمع الدولي ان يلتزم التزاما صارما بالقواعد والاعراف الواردة في الميثاق وهي مما لا غنى عنه في تحقيق امن واستقرار الدول الصغيرة .

لقد سبق لجزر البهاما حكومة وشعبا ان اعربت عن عميق تعاطفها ومواساتها لحكومة جمهورية المكسيك وشعبها فيما يتعلق بالزلازل المدمرة التي وقعت فيها مؤخرا . وفي هذا الصدد ، اسعد حكومتي ان تكون من مقدمي قرار الامم المتحدة بشأن تقديم مساعدة غوثية دولية الى المكسيك وهي تحيي الاجراء السريع الذي اتخذته هذه الجمعية باعتمادها هذا القرار .

تشعر حكومة جزر البهاما بقلق بالغ ازاء تدهور الحالة في منطقة امريكا الوسطى الفرعية وهو ما يؤدي الى ازدياد الاخطار التي يواجهها السلم والامن الاقليميين والدوليين .

ونحن نعتقد ان التهديد باستخدام القوة او استخدامها لا يمكن ان يحقق الا عكس المرجو منها ، ولا ينبغي ان يلجأ اى بلد الى اى منها . ولذلك ، نواصل تأييدنا لمجموعة كونتادورا في جهودها لايجاد حل تفاوضي لمشاكل المنطقة الفرعية . وتحقيقا لهذه الغاية ، نوافق على رأى مجموعة كونتادورا بضرورة اتخاذ حكومات امريكا الوسطى الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاتفاقات التي تسنى التوصل اليها في وثيقة الاهداف الصادرة في ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ .

وتعتقد حكومة جزر البهاما ان طريق السلم في الشرق الاوسط ، وان ظل مراوغا ، يجب ان يسمى اليه المجتمع الدولي بجلد . وعلامات الطريق الحيوية على تلك الدرب في مثل تباين الصراعات انفسها وعدم اتضاح معالمها . ونحن نعتقد ان الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة خاصة به ، وتنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، والاعتراف بحق اسراييل وجميع دول المنطقة في الوجود في سلم ، من شأنه ان يؤدي الى قطع شوط طويل نحو الغاية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة .

وبالمثل ، استمرت مأساة لبنان على الساحة العالمية لفترة طالت لاكثر مما ينبغي ، ويجب وضع حد لها . ويقتضي ذلك انسحاب كل القوات الاجنبية من ذلك البلد مع الاعتراف بوحدة اراضيه وسيادته اعترافا مصحوبا باحترامهما . وهناك بصيص من النور والامل في هذه الحالة القاتمة الفاجعة لاوضاع لبنان ، يتمثل في ادراك ان حل يجب ان يكون عادلا ودائما وشاملا .

ولقد عجزنا عن ايجاد حل لمشكلة قبرم لفترة طويلة للغاية . والان تشكل التطورات التي حدثت مؤخرا في ذلك البلد ، من جديد ، تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين في المنطقة . وترى جزر البهاما ان السلم وحرية الانسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية تمد كلا لا يتجزأ . ونحن نحث على التنفيذ العاجل لقرارات مجلس الامن .

ولا يزال الصراع بين ايران والعراق يسهم في اشاعة عدم الاستقرار في المنطقة بأسرها ويعرضها للمخاطر وعوامل الانفجار ، ونحن نعتقد انه يجب بذل جهود عن طريق مجلس الامن والقنوات الدبلوماسية الاخرى يشترك فيها بصورة وثيقة من هم اكثر إماما بديناميات المنطقة لوضع نهاية لهذا الصراع .

لا ينبغي للتزامنا بحقوق الانسان ان يقتصر على ما يجرى داخل حدودنا الوطنية فحسب بل يجب ان يتجلى ايضا في الروح الدولية التي تتمثل في الاعتراف بحقوق الانسان والحقوق الاساسية لكل فرد . وتكفل جزر البهاما لكل مواطن ومقيم فيها التمتع الكامل بحقوق الانسان على النحو الموضح في المواد من ١٦ الى ٢٧ من دستورهما . فضلا عن ذلك ، تنص المادة ٢٨ على التمييز عن اي انتهاك لحقوق الانسان . وطوال سنواتها الاثنتي عشرة كاملة مستقلة ذات سيادة ، اعطت جزر البهاما حماية حقوق الانسان اولوية اساسية ، وعزمنا راسخ على مواصلة التزامنا هذا .

وانني لانتبه هذه الفرصة للتاكيد مجددا على اهمية ضمان الحقوق الاساسية للبشر والاعتراف بان ذلك مبدءا اساسي للنمو والتطور السلميين لمختلف الامم والمجتمع الدولي سواء بحواء . وهل لنا على وجه الخصوص ان نفتنم في هذه الذكرى السنوية الاربعين يوم ١٠ كانون الاول/ديسمبر ، يوم حقوق الانسان ، لنجدد التزامنا بروح الاعلان العالمي لحقوق الانسان واخلصنا لمبادئه ؟

ان تحدى اغلبية سكان جنوب افريقيا المتواصل والمتعاضم لنظام الفصل العنصرى ليشد من عزم حكومة جزر البهاما وشعبها . فنحن نشعر بالاستغظاع لتلك البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية المقبحة التي تنكر على شعب حقوقه وحياته الاساسية بسبب لون بشرته .

وان نظام الفصل المنصرى ليشير الاسى فى النفوس فهو بفيض ومهين ، وهو يحط من كرامة البشر ويطؤها بالاقدام . وقد اصبت نية النظام المنصرى فى الابقاء على هذا النظام متزايدة الوضوح بالرغم من نضال الشعب من اجل الحرية والديمقراطية . وتسببت حالة الطوارئ فى افطع اشكال القمع التى شهدتها التاريخ مؤخرا حتى لاولئك الملتزمين بالتغيير بالوسائل السلمية .

وتشيد جزر البهاما اشادة خاصة بأولئك الاشخاص النبلاء مثل نلسون مانديلا الذى يبرز فى السجن لانه جرؤ على المطالبة بالعدل لشعبه ، وستيف بيكر وفيكنتوريا مكسغ اللذين قدما اكبر تضحيات فى سبيل هذه القضية . كما تؤيد بصورة تامة الوطنيين امثال الاسقف دزموند توتو والقى الآن بوساك اللذين يواصلان نضالهما من اجل العدالة . وينبغي ان يسجل لهذه الجمعية انها طالبت بالافراج غير المشروط عن نلسون مانديلا .

ويسرنا ان ندعم كفاح شعب جنوب افريقيا ماديا ومعنويا ، ونحن تؤيد فى هذا الصدد فرض عقوبات الزامية على جنوب افريقيا ونود ان نشفي على الذين اتخذوا خطوات ايجابية فى ذلك الاتجاه .

فبوصفنا اعضاء فى هذه الهيئة العالمية يجب علينا تنفيذ مبادئها السامية المتعلقة بكرامة الانسان وقيمه . ويتطلب القضاء على الفصل المنصرى منا اهتماما عاجلا وفوريا .

ولقد تبلورت سنوات عمل الامم المتحدة ومجلس الامم المتحدة لناميبيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودول خط المواجهة ومنظمة الوحدة الافريقية فى قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى يعتبر مخططا اوليا لاستقلال ناميبيا . وقد ازداد تعنت جنوب افريقيا فى تحديها لمقررات هذه المنظمة وتصلبها وعدم استعدادها لقبول نهج معقولة ولموسة ، بسبب قرارها الذى اتخذته من جانب واحد مؤخرا بانشاء ما يسمى حكومة مؤقتة فى ناميبيا . ومن المؤكد ان السخط الدولى كان له ما يبرره فى هذا الصدد . وبالإضافة الى ذلك ، ليس للحجج غير الوجيهة والدخيلة

التي تستند اليها جنوب افريقيا من غرض سوى تبرير تعنتها المستمر وهجومها على اراضي دول خط المواجهة .

ان جزر البهاما ملتزمة ، حكومة وشعبا ، بتحقيق الاستقلال لناميبيا . ونحن نعلم ان ذلك ضرورة حتمية لان المجتمع الدولي لا يمكنه ان يقبل ولن يقبل بعد الان بحرمان شعب ناميبيا من ممارسة تقرير المصير .  
وتؤكد جزر البهاما ايضا من جديد تأييدها لسوابو الممثل المعترف به لشعب ناميبيا .

واغتتم هذه الفرمة لاهنئ الامم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة على ما انجزته حتى اليوم في سبيل مكافحة الاتجار الدولي في العقاقير المخدرة . ومع ذلك ، ظل الاتجار غير المشروع في المخدرات واصاءة استخدام العقاقير المخدرة يمثلان مشكلة خطيرة للغاية في مجتمعاتنا . وللقضاء على ذلك النشاط غير المشروع ، والقضاء بالتالي على اثره المدمر على النسيج الاجتماعي والاخلاقي لمجتمعاتنا ، ستكون هناك حاجة الى التحلي بالتصميم والالتزام جماعيا ، من جانب المجتمع الدولي بأسره .

وجزر البهاما ، فيما يخص ذلك ، في موقف لا تحسد عليه ، فهي تقع على مفترق الطرق بين البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة ، لذلك يجعل منها موقعها الجغرافي معقلا لمهربي العقاقير المخدرة . وكما سبقت الاشارة اليه في الجمعية العامة في دوراتها السابقة ، وفي غيرها من هيئات الامم المتحدة لم تكن جزر البهاما في يوم ولن تكون ابدا منتجا للعقاقير المخدرة ، او مستهلكا رئيسيا لها . ومع ذلك ازداد الاستهلاك زيادة مباشرة تبعا لازدياد الاتجار في المخدرات . وفي مواجهة ذلك ، من شأن القيام بحملة منظمة لتخفيف الاستهلاك ان يقلل من الانتاج والاتجار . وتستطيع البلدان متقدمة النمو المستهلكة لتلك العقاقير المخدرة ، بما لديها من موارد اكبر وخبرة علمية اعظم ، القيام بدور حفاز خاص في مجال مكافحة الاتجار في المخدرات واصاءة استخدامها .

ان جزر البهاما مجتمع فتي ، كما اننا بلد صغير نام فقير الموارد ، يعتمد على التدفق المستمر للزوار الذين يشعرون بالامان والاسترخاء في جزرنا . وليس بوسعنا ان ندع الاتجار في العقاقير المخدرة ، يحصل على وضع يتمف بالنفوذ في مجتمعنا او نتيج له الاحتفاظ بمثل ذلك الوضع .

فحكومة جزر البهاما ملتزمة التزاما تاما بالقضاء على الاتجار الدولي في العقاقير المخدرة واصاءة استخدام تلك العقاقير . ونحن نعمل وسوف نواصل العمل ، مهما طال بنا الوقت ، مع هيئات الامم المتحدة ذات الصلة والدول المماثلة لنا ، في التصدي لتلك المشكلة .

وفي هذا الصدد ، نرحب بالاتقترح الخاص بوضع اتفاقية جديدة لمناهضة الاتجار في العقاقير المخدرة ، كما نرحب باقتراح الامين العام بعقد مؤتمر على المستوى الوزارى للتصدي لتلك المشكلة ، وايجاد حلول ناجمة لها .

ويسعدني ان اسجل ان عقد الامم المتحدة للمرأة بلغ ذروته باعتماد الوثيقة الممنونة "استراتيجيات استشرافية لعام ٢٠٠٠" ، التي اعتمدت بتوافق الاراء في المؤتمر الذى عقد مؤخرا في نيروبي بكينيا ، وهي وثيقة لم تستهدف فحسب تحسين وضع المرأة واشراكها في كل جوانب التنمية ، بل وسعت ايضا الى ضمان ان يبذل المجتمع الدولي اقصى طاقاته ، خلال الاعوام الخمسة عشر المقبلة لاقرار السلم العالمي .

وتجدر الاشارة هنا بشكل خاص الى انه في هذه السنة التي نحتفل فيها بالعيد الاربعميني للامم المتحدة ، اعتمدت تلك الوثيقة التاريخية من قبل ١٥٧ دولة من دول العالم . وهذا الشكل من اشكال التضامن ، يبرز جهودنا لادماج وتعزيز آراءنا المتعلقة بالقضايا التي تؤثر على المرأة ، والمتعلقة بكثير من الامور ذات الهمية الدولية الشاملة .

وكيما نكفل تحقيق الاهداف الواردة في "الاستراتيجيات الاستشرافية" ، ينبغي لجميع الدول ، على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة التحلي بحسن النية والالتزام المتفاني بالعمل بنشاط تحقيقا لذلك الغرض . وجزر البهاما كانت ولا تزال تولي النهوض بمصالح المرأة اهتماما خاصا .

يقال ان شباب اليوم قد يكون افضل جيل متعلم في التاريخ ، وان اكثر من ٨٥٠ مليوننا من سكان العالم تتراوح اعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة . ومن المتوقع ان يبلغ تعداد الشباب بليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ . ويقال ايضا ان الشباب في اى بلد هم اثنان من موارده .

وفي ضوء هذه العوامل ، تهتم جزر البهاما اهتماما كبيرا بتنمية شبابها . ان متوسط السن في جزر البهاما ٢٥ سنة ، لذا نرى ان هناك ضرورة حيوية - وهذه ليست مجرد نظريات مثالية خيالية - لضمان الوفاء باحتياجات الشباب وتحقيق طموحاته . لقد

بادرت وزارة الشباب في عام ١٩٨٥ بوضع عدد من الأنشطة والبرامج ، تستهدف على وجه التحديد لا مجرد تحديد مشاكل الشباب ، بل والعمل أيضا ، بالتعاون مع الشباب ، على إيجاد حلول لتلك المشاكل .

والآن ، وقد شارفت السنة الدولية للشباب على الانتهاء ، اود ان اثنى على منظمي السنة الدولية لما عقده من مؤتمرات ناجحة وغير ذلك من اجتماعات وما نظموه من مناسبات رياضية على المستوى الدولي خلال هذه السنة . كما يسعدني ان اشير الى الجهود الواعية التي بذلتها الامم المتحدة في تركيز الاهتمام على الشباب ، وتحديد الاسهامات التي يمكن للشباب ، بل ويجب عليه القيام بها ، في صنع مستقبل البشرية . وفي هذا الصدد ، نلاحظ بشكل خاص الدور الهام الذي تظلع به مراكز تدريب الشباب التابعة للامم المتحدة وبرنامج المتطوعين .

وستواصل جزر البهاما العمل بنشاط لتحقيق مصالح الشباب ، ودعم الامم المتحدة في شتى جهودها للنهوض بمصالح الشباب بغية تنمية قدراته الكاملة باعتباره مسهما اهما ايجابيا في كل نواحي الحياة في المجتمع وفي العالم .

سوف تتشرف جزر البهاما باستضافة اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في ناساو في الفترة من ١٦ الى ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر . وسيحضر المؤتمر رؤساء ٤٩ دولة تمثل اكثر من ربع سكان العالم .

ومن محاسن الصدف ان يعقد ذلك الاجتماع اثناء انعقاد هذه الدورة للجمعية العامة ، وانني لعلى ثقة من انه سيكون ذا اثر ايجابي على مداوات الجمعية ، مما سيترتب عليه تحقيق الاثراء الصحي المتبادل للأفكار والآراء والسياسات المتعلقة بالقضايا الرئيسية التي تؤثر على المناخ الدولي اليوم .



ان استضافة رؤساء حكومات الكومنولث ينطوي ، بالنسبة لجزر البهاما ، على التزام متجدد لدعمنا القوي للمنظمات الدولية ككل ، بما في ذلك الامم المتحدة . ولا يزال دعمنا اليوم قويا كما كان دائما ، وسيظل في ازدياد . وفي الذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة يحدوني وطيد الامل ان تتوج مداوات هذه الجمعية بالنجاح الباهر (\*) .

---

(\*) تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساري (السنغال) .

السيد ماليلي (البنانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولاً أن أتقدم بالتهنئة للسيد خايمي دي بينيبيس ، باسم بلدي ، لانتخابه لرئاسة الدورة الأربعين للجمعية العامة . ونتمنى له النجاح الكامل في أداء واجباته الهامة . ولا يفوتني أن أعرب لشعب وحكومة المكسيك عن مشاركة شعب وحكومة البنانيا لهما في مشاعرهما . كما نعرب للبلد الشقيق عن تضامننا معه فيما ألم به من جراء الزلزال الذي أصابه .

تتعقد الجمعية العامة هذا العام في مناسبة بارزة بالنسبة للأمم المتحدة ، هي الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . وحتى وسط لهيب معارك الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت قوى تحالف الشعوب ضد الفاشية تناضل من أجل التغلب على العصابات النازية والفاشية ، كانت ترمي أسس الأمم المتحدة .

ووقتها تطلعت شعوب العالم التي دفعت من دمائها ثمن الحرب التي أعدت لها القوى الامبريالية ، الى قيام عالم أفضل وأكثر عدلا على الانقاض التي خلفتها الحرب . وراودها الامل في أن تظلع الأمم المتحدة بدور هام في ذلك الاتجاه .

دعت الأمم المتحدة في السطور الأولى من وثيقة تأسيسها الى صون السلم والامن الدوليين كهدف رئيسي لها ، وأعلنت أنها ستبذل قصارى جهدها لانقاذ الجنس البشري من ويلات الحرب ، وتعمل على تنمية العلاقات الودية فيما بين الأمم على أساس الاحترام المتبادل .

ولا يسع وفد جمهورية البنانيا الاشتراكية في هذه الدورة التذكارية للأمم المتحدة التي تتيج أيضا فرصة للتأمل في دورها وأسلوب عملها ، الا أن يوضح أن الفترة التي انقضت منذ انشاء المنظمة والحالة السائدة الآن قد أشتتا أن الأمم المتحدة لم تحقق توقعات الشعوب طبقا للالتزامات التي ينم عليها الميثاق .

وهذه هي الحال لأن الدول الامبريالية حاولت استغلال الأمم المتحدة كأداة لتبرير سياستها القائمة على الحرب والعدوان . وقد اعتمد كل من مجلس الامن والامم المتحدة قرارات لا حصر لها بشأن مشاكل عظيمة الأهمية بالنسبة لصيانة السلم والامن

الدوليين ، غير أن تلك القرارات ظلت حبرا على ورق في محفوظات الأمم المتحدة . كما  
أسيء استخدام حق النقض على نحو صارخ وصار الآن مرادفا للتعسف والظلم . والواقع أن  
علم الأمم المتحدة قد استفل خلال العقود الأربعة التي انقضت لتفطية أعمال التدخل  
الامبريالي والعدوان كما حدث في كوريا والكونغو والشرق الأوسط .

ووطأت الدول العظمى بالاقدام بما تنتهجه من سياسات وتمارسه من أنشطة ،  
مبادئ الحرية والعدالة المنصوص عليها في الميثاق ، واختلقت ونفذت نظريات مختلفة  
كالتكافل والسيادة المحدودة التي تعني في الواقع التبعية والاضغاع .

كما ردت الدول الكبرى على المطالبة المشروعة بنزع السلاح بالاندفاع المحموم  
في سياق التسلح الذي تمحبه شعارات مخادعة كتحديد الاسلحة والحفاظ على توازن  
القوى . ومن المعروف أن الأمم المتحدة أنشئت بوصفها منظمة عالمية تتألف من دول ذات  
سيادة محبة للسلم ، وهذا شيء رحب به الشعب اللبناني كعقب من أنشط الشعوب المشاركة  
في الجبهة المناوئة للفاشية ، وطالب فورا بعضويتها ، ولكنه حرم من هذا الحق لمدة  
عشر سنوات نظرا للسياسة القائمة على التمييز أن تنتهجها الدول الامبريالية وعلى  
رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

وخلال السنوات الثلاثين التي انقضت على عضوية لبنان في الأمم المتحدة لم  
تتوان لبنان عن تقديم اسهامها المتواضع الى قضية حرية الشعوب ووضعه في خدمة  
السلم والامن الدوليين . وقد تمسكنا دائما بالرأى القائل بأن الدول جميعا كبيرها  
وصغيرها متساوية في نطاق العلاقات الدولية داخل الأمم المتحدة وخارجها .

وقد عارضت لبنان الاشتراكية جنبا الى جنب مع القوى الديمقراطية الأخرى  
المحبة للسلم مساعي الدول العظمى الرئيسية لاستغلال الأمم المتحدة وتحويلها الى أداة  
للسيادة الامبريالية . واتخذت لبنان باستمرار موقفا مسؤولا من هذه المنظمة  
العالمية وتحدثت هنا بصوتها وحده ، وأسهمت اسهاما متواضعا في الجهود الرامية الى  
ضمان وفاء الأمم المتحدة بالمهمة التي أناطها بها ميشاقها باعرابها عن آرائها  
بصراحة ودون تحفظ مهما كانت هذه الآراء تروق أو لا تروق لهذه الدولة العظمى  
الرئيسية أو تلك .

ومتواصل حكومة لبنان في المستقبل ، كما فعلت في الماضي ، القيام بدورها كعضو نشط في الأمم المتحدة . وتتقوم لبنان بما يتفق مع موقفها الثابت المتمثل في معارضة سيادة الدول العظمى الرئيسية بالتعاون مع البلدان الديمقراطية والمحبة للسلام في جهودها من أجل حماية السلم والأمن الدوليين وإقامة علاقات عادلة مثمرة بين الدول على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة .

ترتبط سياستنا الخارجية المستقلة القائمة على المبادئ والمواقف الحازمة التي تتخذها جمهورية لبنان الشعبية الاشتراكية في الأمم المتحدة ارتباطا لا ينفصم باسم وأعمال مؤسس لبنان الاشتراكية ، زعيم الشعب اللبناني البارز الخالد الرفيق أنور خوجه ، الذي نافذ الشعب اللبناني ببمسالة تحت قيادته ضد الوحش الفاشي وحسرسر البلاد في عام ١٩٤٤ ، وبدأت لبنان مسيرتها في ظلله على طريق الاشتراكية ، وخلال أربعة عقود حول ذلك الزعيم لبنان من بلد شبه اقطاعي ومن أكثر البلدان تخلفا في أوروبا الى دولة صناعية متقدمة النمو ذات زراعة متقدمة وتعليم وثقافة مزدهرين .

وقد أسدى الى لبنان ، وهو يقود الحزب والشعب طوال ما يقرب من نصف قرن ، خدمات جعلته أعظم وأبرز شخصية في تاريخ الأمة اللبنانية . لقد كان أنور خوجه مناضلا لا يعرف الكلل ضد جميع القوى الرجعية ونصيرا نشطا لكفاح الشعوب من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والاشتراكية . ولهذا سيظل الى الأبد بالنسبة لنا بطلا ومعلما ورمزا للكفاح من أجل النصر والدفاع عن الحرية والامتقلال وبناء حياة جديدة . ولهذا فان حزبنا وفعينا مميان دائما على السير على طريق أنور خوجه لانه طريق التقدم والحرية والامتقلال الحقيقي لوطننا .

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للجمعية العامة للأمم المتحدة باسم حكومة وشعب لبنان عن خالص امتناننا للتكريم الذي قامت به لذكرى أنور خوجه زعيم الشعب اللبناني في جلستها العامة في ١٢ نيسان/أبريل من هذا العام .

لقد قيل الكثير لعدة سنوات متتالية داخل الأمم المتحدة وخارجها عن المشاكل التي تهم البشرية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وإقامة علاقات اقتصادية دولية

متساوية ومعالجة مشاكل صيانة السلم ومعارضة الحرب ونزع السلاح ، فاهتمام الشعوب بتلك المسائل اهتمام عظيم له مبرراته .

صحيح أن العالم خلال هذه السنوات الأربعين لم ينجرف الى مواجهة عالمية النطاق ، غير أن هذا لا يعد سببا قويا للارتياح لان نشوب حرب عالمية لا يمكن أن يكون ماثلا لوجود سلم حقيقي . ولا يمكن أن يغيب عن بالنا أن العالم شهد ما يزيد على مائة من المنازعات والحروب في فترة ما بعد الحرب ، لم تقل ، من حيث عدد الأسلحة المستخدمة فيها والخسائر البشرية التي نجمت عنها ، عن الحرب العالمية الثانية .

صحيح أن الدول العظمى الرئيسية تجنبت حتى الآن النزاع المباشر فيما بينها ، لا لأنها تود تجنب شعوبها مخاطر ذلك النزاع ، بل لأنها تخشى على أنفسها في المقام الأول من مغيبته . ولهذا فهي لا تتوانى عن البحث والتوصل الى حلول مؤقتة عن طريق ما يسمى بالحوار من أجل ما يسمى "التعايش التنافسي" أو "المنافسة المحكومة" . غير أن هذا لا يمكن اعتباره أمنا حقيقيا . ولا حاجة بنا الا الى أن نذكر بأن كثيرا من البلدان والشعوب خاضت تجربة الحرب والخراب والدمار أثناء معظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما زالت شعوب أخرى تعيش محنة الحرب أو المجاعة والمستقبل المجهول .

ان سياسات الهيمنة التي تنتهجها دولتان من الدول العظمى الرئيسية والنهسج العسكري الذي تديران عليه متؤدى بالجنس البشرى الى اتون حرب عالمية جديدة . فقد بلغت الموازنات العسكرية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اليوم ارقاماً فلكية . وقد اقامتا القواعد العسكرية ووزعتا الاملحة في كل ركن من اركان المعمورة ، وملتا السماء بطائرات التجسس والتوابيع الخاصة بهما . كما ملتا البحار والمحيطات بسفنهما واماطيلهما . وكل هذا يهدد السلم وامن الشعوب .

وهما جاهدتان بذريعة انهما يجب ان تستعيدا توازن القوى الذي إختل - فسي تبرير تكثيف ترسانتهما الحربية بما تحويه من املحة متطورة للغاية - بل وتمددان العدة لما يسمى بحرب الكواكب . ونحن لا نستطيع ان نستبين بالخطر الذي يمثله وزع الاملحة في المحطات المدارية الفضائية ويشكله توسيع نطاق سلاح الفضاء الخارجي ، ولا يسمنا الا ان نشير الى ان هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين تحاولان بتلك الوسائل ان تبقىا العالم وشعوبه في حالة مستمرة من التوتر والقلق بشأن الاملحة الجديدة التي تنتجانها . ففي وقت من الاوقات كانت هناك القنبلة النيوترونية ، ثم بعد ذلك احدث القذائف النووية . وهما الآن تودان ان تعلقا فوق رقبة كوكبنا سيف ديموقليس من الفضاء الخارجي . وبذلك تجعلان الجنس البشرى اقبه بالرهينة . وهما تأملان بذلك ان تجعلا تهديد حرب الكواكب ينسب الشعوب ان مئات بل آلاف القذائف ذات الرؤوس الحربية النووية قد وزعت في ارجاء العالم وان تلك القذائف قادرة على تدمير الارض بطريقة اكثر وحشية من املحة الفضاء . فهما تودان ان يطمس تهديد حرب الكواكب رؤية الشعوب حتى لا ترى غرينادا او أفغانستان ، ولا تفكر في لبنان او مصير الشعب الفلسطيني ، وتنسى هيروشيما وفييت نام الى الابد .

وفي الوقت الحاضر ، توجد في الشرق والغرب على حد سواء فجة كبرى بشأن قيمة واهمية المحادثات الوشيكه بين هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ويقال ان مستقبل السلم بل والجنس البشرى كله سيكون رهينا بالاتفاقات التي يتوصلان اليها فيما بينهما . فالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد يجلسان ويتحادثان سويا جيذا ، لكن

الحقائق برهنت حتى الان على أن أغلب ما يمكن أن يتفقا عليه هو ابرام الصفقات على حساب الشعوب الأخرى . وليس من قبيل المصادفة ان العديد من الاتفاقات التي يتوصلان اليها تظل في طي السرية التامة بالنسبة للشعوب فحسب بل حتى بالنسبة لحلفائهما . ان الوفد الالباني يعتقد أن اللجوء الى أى افراط في التفاؤل أو التوهم بأن المشاكل التي تخقل كاهل الجنس البشرى يمكن أن تحل عن طريق المحادثات أو الاتفاقات بين هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين أمر بالغ الخطورة . وهذا ، بغض النظر عن أى شيء آخر ، يعني أن الدور الذى يمكن - بل ويجب - أن تخطع به الدول الاعضاء فى الامم المتحدة قد أغفل تماما بل وأن الامم المتحدة ذاتها قد باتت محل تجاهل .

ان مصير السلم والامن الدوليين لا يمكن أن يترك في أيدي أولئك الذين يرغبون في السيطرة على العالم ، ففي ظل الظروف الراهنة ، يتطلب الحفاظ على السلم وتميزه الادانة القوية لسياسة العدوان والحرب والقمع والامتقلال ، كما يتطلب رفض غوغائية الدول العظمى الرئيسية التي نشرت ضبابا كثيفا قصد به طمس الصورة الحقيقية للمستقبل وتدميرها ، وحجب آفاق ذلك المستقبل .

منذ بضعة أشهر حلت الذكرى العاشرة لتوقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي الخاص بما يسمى بالامن والتعاون في أوروبا . ومع ذلك ، وبعد مؤتمر هلسنكي بعشر سنوات باتت أوروبا الآن أقل أمنا مما كانت عليه قبالا . ويتجلى هذا أيضا في التطورات الجديدة التي تتسم الآن بنقل بؤر التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من المناطق الهامشية الى المناطق التي تتلاقى فيها حدود التكتلات العسكرية . وقد خبست روح الاحتجاج التي سادت منذ عقد من الزمن وحلت محلها اليوم الاتهامات المتبادلة بشأن عدم تنفيذ الالتزامات التي سبق التمهيد بها بل وانتهاكها . وقد أحسنت البانيا صنعا بعدم حضورها مؤتمرا كان مقدرًا له الفضل بسبب استغلال هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين له ، وقد أثبتت الايام اننا كنا على حق .

واليوم ، تلمس شعوب أوروبا بجلاء أن هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد سارتا قدما في ميامتهما الرامية الى وضع القارة تحت شبح قذائفهما النووية

ومظلتيهما الذريتين وان كلا منهما تتصرف في منطقة نفوذها كسيد حقيقي على الدوام . بل انهما تريان ان مسائل الدفاع الوطني لم تعد تدخل في نطاق سيادة البلدان المعنية فرادى .

ومن الواضح انه طالما ظلت التكتلات السياسية العسكرية لهاتين الدولتين العظيمين الرئيسيتين : منظمة معاهدة حلف شمال الاطلسي ومعاهدة حلف وارمو قائمتين لا يمكن أن يكون لمسألة الامن والتعاون الحقيقيين في أوروبا وجود ، بالرغم من كل المؤتمرات والاجتماعات التي عقدت والكلمات الطيبة التي قيلت .

وفي البلقان أيضا لا تتسم الحالة بالهدوء ، فهناك عوامل ملهية جديدة تجعل الحالة أكثر تعقدا . اذ امتشرت الحزازات الوطنية والاهواء الشوفينية . وهذا يخلق التوترات . وفي اعتقادنا أن شعوب البلقان لن تسمح بأن تتحول المنطقة مرة أخرى الى برميل بارود . فباستطاعة تلك الشعوب أن تسيطر على الحالة وتقرر بانفسها ، بالممارسة لكامل سيادتها ، نوع العلاقات التي تريد لها أن تقوم بينها وبين الآخرين ، دون أن تقع في شرك مؤامرات الامبرياليين التي تضر بمصالح جميع شعوب شبه الجزيرة دون استثناء .

أما فيما يخص ألبانيا ، فانها متواصل - كما فعلت من قبل - انتهاج سياسة حسن الجوار اذ أنه نتيجة لتلك السياسة ، ومن خلال توافر حسن النية والجهود المشتركة ، أقيمت علاقات ودية بين بلدنا واليونان وتركيا وايطاليا . ومستظل ألبانيا عاملا مؤديا الى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة . ولن تسمح بالحاق أى اذى بجيرانها أو الحاق الضرر بمصالح السلم والامن في اقليمها .

ان الدول الامبريالية قد حولت الشرق الاوسط الى منطقة انفجارات لا تنقطع ، مما يهدد في أحيان كثيرة السلم العالمي بالخطر . فلعدة عقود الان طلت الدولتان العظيمان الرئيسيتان ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تعملان على ابقاء جذوة نيران الحرب مشتعلة ، تقومان تارة باذكائها وتارة باخمادها . ومن الواضح انهما تودان أن تظل تلك المنطقة الحساسة من العالم في حالة توتر دائم ، في حين تسعى كل منهما جاهدة الى أن يكون لها وضع السيطرة عليها .



ان مأساة الشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته قد ازدادت سوءا . ففي لبنان ، لا تزال اسرائيل تنشر الموت والدمار بين السكان الابرياء في ذلك البلد . وقد أدت مؤامرات ودماسي الامبريالية الامريكية والامبريالية السوفياتية والصهيونية في تلك المنطقة الى اقتتال الاشقاء بما ينطوى عليه ذلك من نتائج خطيرة للغاية .

لقد كنا نؤمن دائما ، بل واصبحنا الان مقتنعين بأن الشعوب العربية التي تربطنا بها صلات صداقة تقليدية قديمة - تلك الشعوب التي يعرف العالم انها مؤسسة حضارات شهيرة ، والتي وقفت في وجه غزاة عتاة وغزوات وحشية عبر تاريخها الذي يمتد الى أكثر من ألف عام - سيكون بوسعها أن تبرهن على قوة وحدتها وأن تغل اليد الاجرامية للامبريالية والصهيونية وستواصل حكومة جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية - اتساقا مع موقفها - تقديم التأييد القوي لشعب فلسطين الباسل في كفاحه من أجل استعادة وطنه الطيب ، ولكل الشعوب العربية الشقيقة في كفاحها لطرد المعتديين الاسرائيليين من اراضيها المحتلة .

ولابد من وضع حد للحرب الدائرة بين ايران والعراق وقد استمرت الان لخمس سنوات . وانهاء تلك الحرب لا يخدم فحسب مصالح شعبي البلدين الجارين الشقيقين بل وسيخدم أيضا شعوب الخليج بل وشعوب المنطقة بأسرها في نضالها ضد قوى الامبريالية . والحقيقة أنه من العسير أن نجد منطقة واحدة في العالم اليوم لا تواجه تدخلا من نوع أو آخر من جانب احدى هاتين الدولتين العظميين الرئيسيتين أو كليهما . ففي أمريكا الوسطى ، يواجه شعب نيكاراغوا الباسل حالة حرب غير معلنة من جانب الولايات المتحدة . وفي أفغانستان ، يواصل الوطنيون الافغان مقاومتهم المسلحة الرامية الى طرد المحتلين السوفيات . وفي جنوب شرقي آسيا ، لا يترك الامبرياليون شعب كمبوتشيا يعيش في ملم ليبني حياته الحرة المستقلة بل وينكرون على الحكومة الشرعية لجمهورية كمبوتشيا ، دون حق ، مكانها الذي يحق لها أن تحتله في الأمم المتحدة .

تؤيد حكومة البانيا المطالب العادلة للشعب الكورى لتحقيق طموحه الوطنى لتوحيد وطنه في ظل الاستقلال ودون أى تدخل خارجي .

واليوم ، تواجه بلدان وشعوب افريقيا التي خاضت تجربة مريرة في كفاحها ضد الاستعمار ، تدخلُ الاستعمار الجديد وخداعه وتنافس الدولتين العظميين الرئيسيتين اللتين تمعيان الى السيطرة على افريقيا ، ولن تسمح هاتان الدولتان العظميان الرئيسيتان للشعوب الافريقية أن تعيش في سلام لتداوى جراحها الخطيرة التي ورثتها من قرون الاستغلال الاستعماري ، بل متملان على قيام المنازعات واندلاع الحروب الدموية بين مختلف الشعوب والدول الافريقية التي ليست لها ، في الحقيقة ، أية مصالح متضاربة ، بل على العكس ، ترتبط مع بعضها البعض برابطة الكفاح المشترك ضد الاستعمار الجديد والعنصرية .

وفي جنوب افريقيا ، وهي رأس الجسر الذي تستخدمه الامبريالية في تلك القارة ، والتي يحكمها النظام الفاشي العنصرى ، نظام الفصل العنصرى ، لا يظهد ذلك النظام الشعب الازانى بالحديد والنار فحسب ، بل ويتمرف بغطرمة ويواصل القيام بعملياته الاستفزازية والعدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة .

لقد اشارت الاحداث الاخيرة التي وقعت في جنوب افريقيا ، حيث يرتكب النظام العنصرى في بريتوريا مذابح وحشية ، ويقوم بقتل وجرح المئات من أفراد الشعب وسجن الالاف من السكان الملونين غضبا بالغا واستياءً شديداً بين الشرفاء من الناس في جميع انحاء العالم .

لكننا على ثقة من أن الارهاب والمناورات الشيطانية التي يقوم بها النظام العنصرى في جنوب افريقيا لن توقف الكفاح العادل الذى يخوضه شعب آزانيا ، ولا كفاح الشعب الناصيبى في سبيل حريته واستقلاله الوطنى . ولن تقبل شعوب وبلدان افريقيا هذه الحالة على الاطلاق . ان شعب وحكومة البانيا اللذين يحملان مشاعر التعاطف والمودة العميقة لشعوب افريقيا ، سيواصلان تقديم دعمهما بدون تحفظ لكفاح شعوب افريقيا العادل الذى تخوضه ضد الاستغلال الامبريالى والاضهاد والعنصرية والفصل العنصرى .

ان شعوب العالم ، ولاسيما شعوب افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا ، تشمر ، بصورة متزايدة ، بالمعبء الثقيل للآزمة واستغلال الاحتكارات والشركات عبر الوطنية التي حلت محل جيوش المستعمرين القدامى في عصرنا هذا . لقد أدت القروض الضخمة ، التي تمثل الاستراتيجية الجديدة التي تستخدمها الدول الامبريالية لآخضاع البلدان والشعوب ، الى اختناق اقتصادات كثير من الدول ودفعت بها الى حافة الافلاس الكامل . وما فتئت الدول الصناعية الامبريالية تستخدم احتكارها التكنولوجي والعلمي كأداة للضغط بهدف ابقاء شعوب البلدان النامية في حالة تخلف الى الابد ، وتكثيف استغلال الاستعمار الجديد .

لقد شهدت السنوات العشر التي انقضت منذ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية الاولى المعنية بالمشاكل الاقتصادية - اجتماعات ومؤتمرات لا حصر لها داخل الامم المتحدة وخارجها ، طالبت فيها البلدان النامية باقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر انصافا . وطوال تلك الفترة ، على وجه التحديد ، تجاهلت الدول الصناعية تماما مطالب البلدان النامية ، بل وضاعفت استغلالها ، وجعلت تلك البلدان أكثر تبعية من الناحية الاقتصادية . وأحد الامثلة النموذجية على هذه الحالة الخطيرة الديون الخارجية لتلك البلدان ، فقد قفزت تلك الديون من ١٥٢ بليون دولار تقريبا منذ عشر سنوات مضت الى مبلغ لم يسبق له مثيل هو ١٠٠٠ بليون دولار .

وما فتئت التجربة تثبت لنا ، بصورة مقنعة ، حاجة الشعوب والبلدان لممارسة حقوقها السيادية على شروعاتها الوطنية .

في العقود الاربعة التي انقضت في ظل التنمية الحرة المستقلة ، تقدمت البانيا الاشتراكية بخطى وطيبة نحو التقدم الشامل وازدهار رفاهة شعبها ونحن واثقون من أن أمامنا مستقبلا أفضل ، لأنه مستقبل يقوم على أسس راسخة .

لقد دحضت تجربة البانيا الاشتراكية النظرية الرأسمالية القائلة بأنه لا يمكن لأي دولة أن تتقدم بالاعتماد على ذاتها فقط . ان تطبيقنا لمبدأ الاعتماد على الذات لا يستبعد بأي حال التعاون الدولي . بل على النقيض من ذلك ، أيدينا ومازلنا نؤيد اقامة

تجارة طبيعية دون تمييز ، تقوم على أساس المصلحة المتبادلة . كما نؤيد أيضا التبادل الثقافي والعلمي وغيرها من مجالات التبادل المفيد . وفي المستقبل ، سنتعاون أيضا مع البلدان المجاورة وغيرها من الدول على أساس المبادئ المعترف بها التي تنظم العلاقات فيما بين الدول ذات السيادة .

لقد قال الرفيق رامز أليا ، الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال اللبناني ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس الشعب :

"ان سياستنا تجاه جيراننا ، وتجاه جميع الدول الاخرى ، سياسة متسقة تقوم على المبادئ . وأولئك الذين يحلمون ويتطلعون الى حدوث تغييرات في مسارنا ، ويفسرون النشاط السياسي والدبلوماسي الطبيعي الذي تمارسه دولة مستقلة ذات سيادة باعتباره "انفتاحا" من جانب البانيا ، و"اتجاها" نحو التقارب مع جانب دون الاخر، ستتبدد احلامهم عبثا . إن البانيا الا تنفتح ، ولا 'تنفلق' ، بل تواصل التقدم في المسار الذي اتبعته حتى الآن ، وهو المسار الذي كفل لها حريتها واستقلالها ، والدفاع عن اشتراكيتها ، وكفل لها اسما طيبا في العالم ."

ونحن على ثقة من أن المسار الذي اتخذته البانيا الاشتراكية والشعب اللبناني يتسق ويتماشى مع مصالح الشعوب التي تكافح في سبيل التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والسلم والامن الدولي الحقيقي .

اننا نتطلع بثقة الى المستقبل بالرغم من أننا نعيش في عالم مضطرب مليء بالتناقضات والمواجهات والتوترات والمنازعات . ولقد آمننا دائما بأنه عن طريق كفاح الشعوب وجهود البلدان الديمقراطية المحبة للسلم ، يمكن كف أيدي الامبريالية التي تشعل نيران الحروب والمضي قدما على درب التقدم .

وختاما ، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة أن الوفد اللبناني لن يدخر وسعا في أن يكفل قيام هذه الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي يتضمن

جدول أعمالها الكثير من المشاكل الهامة قيد المناقشة ، بالتمدى لهذه المشاكل بواقعية وبما يحقق مصالح الشعوب .

السيد السبي (تونس) : يطيب لي أن أقدم لكم أحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الاربعين للجمعية العامة . وهو ما يتتوج بحق نشاط عمر قضيتم جُله في خدمة بلدكم ومنظمة الامم المتحدة .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لابلغ جمهورية المكسيك ، حكومة وشعبا ، تعازي توني الصادقة ولاعبّر عن عميق عطفنا وخالم تضامننا ازاء الكارثة الجلي التي حلت بها .

تمعد هذه الدورة وقد بلغت منظمتنا من النضج متجاوزة أربعين سنة من النشاط . وسيؤم جمعيتنا في الايام القليلة القادمة مامي الممثلين لامنا كي يظفوا على هذا الحدث العظيم ما هو جدير به من آيات البهجة وفائق التقدير . ونحن نستسمحكم لنبادر بالتعبير عن ابتهاجنا به ، وعيا منا بما أفردنا به التاريخ من حظ الالتقاء السنوي في عدد متزايد للتداول في شؤوننا وتلاقح أفكارنا والاجتهاد في البحث عن حلول لمشاكلنا في نطاق مجهود جماعي يرمي الى بناء عالم أفضل يسوده السلم والوفاق والرقي .

على أننا لا نستطيع أن نخفي قلقنا ازاء الوهن الذي تردت فيه منظمتنا من جراء التحديات التي تواجهها البشرية خاصة في ما يتعلق بالحفاظ على السلم واستتباب الامن في العالم ، وهي الرسالة الجوهرية التي أناطها الميثاق بعهدتها . ويبدو هذا الوهن لا من حيث الوسائل الكفيلة بتنفيذ المقررات النابعة عن مختلف الأجهزة الاممية فحسب ، بل ومن حيث ما ينبغي القيام به من مبادرات والمضي فيها بثبات من أجل الحيلولة دون التوترات والنزاعات والاسراع الى اطفاء النيران حيثما تشتعل أو على الاقل العمل على احتوائها . فالعلاقات الدولية تسير وكان زمام الامور لن يعد بأيدي منظمتنا وأن معالجة البلياء التي يعاني منها عالمنا أصبحت من امتياز القوى العظمى التي نرى مجال التنافس بينها يتسع كل يوم ، بينما ينحصر دور منظمتنا في ترديد أحداثه وتسجيل وقائعه ، والحال أنها تمثل المجتمع الدولي بأسره .

فلا غرابة إذن في بقاء القضايا التي تهز دنيانا على حالها وفي تدهور الوضع الدولي تدهورا مستمرا .

وبالفعل ، فان حالة التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب ظلت شابتة . فان استؤنفت المفاوضات الامريكية السوفياتية ردحا من الزمن بشأن الحد من الاسلحة النووية ، وبعثت في النفوس الامل الذي نال منه الى حد بعيد انقطاع دام عدة أشهر ، فان انتشار الصواريخ والصواريخ المضادة متواصل وكذلك التسابق من أجل التفوق في

ميدان التسلح مقتحما ميدان الغضاء ولا نزال بعبيدين كل البعد عن امكانية تحقيق ما نصبو اليه أساسا من أمن جماعي يتولد عنه سلم دائم وتعاون شامل .

أضف الى ذلك تسلسل النزاعات الاقليمية والاعمال الرامية الى تقوية أركان الاستقرار وعرقلة مسيرة التعاون بين الأمم . وهو تطور يبعث على الانشغال بقدر ما تعتمد بعض الانظمة الى سلوك القوة والعدوان ، مزدريّة بالمبادئ والقوانين التي تحكم نظام العلاقات الدولية ، متخذة من العنف أداة مفضلة لبلوغ أغراضها التوسعية . ومن جراً تصاعد أعمال العنف تقع شعوب بريئة من افريقيا والشرق الاوسط وآسيا وامريكا اللاتينية في وضع مأسوي يحبط ما قد يتوفر لها من حظوظ التنمية ومن شمة توازن المجتمع الدولي واستقراره . هذا علاوة على انفساح المجال أمام التدخلات الاجنبية والتنافس بين الدول العظمى التي تبدو وكأنها راضية به لاعتبارات ذات صبغة استراتيجية أو مراعاة لمصالحها الضيقة .

ان الاحداث الجارية بالمنطقة الجنوبية من افريقيا لتعطي صورة ناطقة عن هذا الوضع . فهناك حكم اقلية بنى نظاما عنيدا على أساس الانكار القطعي لابطح حقوق الانسان ورفض الاعتراف لاغلبية الاهالي بحقوقهم السياسية والمدنية . فواجهته هذه الاغلبية بكفاح مستميت متكبدة أغلى التضحيات .

ولن تجدى أعمال القمع والبطش التي تنهال على شعب جنوب افريقيا في ظل حالة الطوارئ . ولا الحملات الانتقامية التي يقوم بها حكم أصبح في وضع ميؤوس منه ضد الاقطار المجاورة . وان تونس تعبّر من جديد لهذه الاقطار عن تأييدها لها في قيامها بواجب التضامن الفعال مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا المضطهدين مهما كان الثمن باهظا .

قد أشار نظام برييتوريا من السخط ضد سياسته العنصرية أكثر من أي وقت مضى . فحتى البلدان التي ظلت تتوسم الخير فيه انضمت اخيرا الى غيرها من التي ما فتئت تشهّر بتلك السياسة وتطالب باجراءات حازمة رادعة تضع حدا لها . وفي هذا المضمار

لا يسمنا الا أن نحبي حركة الاستنكار الواسعة النطاق التي شملت الرأى العام في تلك البلدان واخرقت اصدائها الدوائر الرسمية نفسها .

ورغم انزالها ، فان حكومة الميز العنصرى لا تفكر في تغيير سياستها ، فتسلم بطموحات شعب جنوب افريقيا الشرعية . وقد رفضت جهرا ولو اتخاذا اجراءات تهدئة مثل اطلاق سراح زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى نلسون مانديلا .

وبناء على ذلك ، فانه لا يلىق بالمجتمع الدولى أن يبقى مكتوف الايدى ، وهو يشاهد تدهور الوضع الذى قد تكون له أوخم العواقب في افريقيا والعالم بأسره . وانه يتعين على منظمة الامم المتحدة أن تقوم بالتدابير المناسبة مثل تسليط العقوبات الاجبارية التي تطالب بها الاغلبية الساحقة لاعضاؤها . ومن الاكيد أن تشرع في عمل حازم لدفع سلطات بريتوريا الى مائدة التفاوض مع الممثلين الشرعيين لشعب جنوب افريقيا قصد تنظيم ارتقاؤه الفورى الى مرتبة الشعوب الحرة في كنف نظام خال من شوائب التفرقة والميز .

وللمأساة بجنوب افريقيا امتداد بناميبيا حيث يمعن نفس النظام العنصرى العنيد في حرمان الشعب الناميبى من حقه في تقرير مصيره . وهو يتحدى المجتمع الدولى تحديا سافرا اذ يعرقل منذ سبع سنوات تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذى ينص على وجوب تنظيم انتخابات حرة برعاية الامم المتحدة .

وبهذا الشأن أيضا ، ليس هناك ما يدل على أن السلطات العنصرية تنوى الرجوع عن غيها . ولذلك يتأكد أكثر من ذى قبل العمل على تحديد تاريخ نهائى لنيل ناميبيا استقلالها وعلى أعضاء مجلس الامن وبالخصوص أولئك الذين يكوّنون "مجموعة الاتصال" أن يظلموا بمسؤولياتهم كي يقع ادخال قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) حيز الواقع وهم الذين كانت لهم المبادرة باقتراحه .



وإن تونس الوفيّة لمبادئها في مؤازرة قضايا الحرية والكرامة حيثما طرحت لتشعر شعورا عميقا بتضامنها مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا في نضالهما البطولي من أجل الظفر بحقوقهما المشروعة . وانها تؤكد مسانبتها التامة لحركات التحرير التي تمثلهما التمثيل الشرعي .

إن التطورات الحاصلة في تشاد والمتميزة خاصة بالإتفاق المبرم بين ليبيا وفرنسا في العام الماضي والمتعلق بإنسحاب القوات الاجنبية من الاراضي التشادية لم تفض لسوء الحظ الى تسوية نهائية لمشاكل هذا البلد الافريقي الشقيق طبقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة الوحدة الافريقية . فالبلد لم يتحرر بعد تحررا كاملا ، والمصالحة الوطنية لم تتم .

لقد ظلت تونس تنادي بهذه المصالحة كي تتوفر الاسباب لإعادة بناء هذا القطر في كنف الوحدة والاخوة والسلم المستعاد بعيدا عن كل تدخل اجنبي . وهي تساند كل الجهود الرامية الى هذا الغرض . وتأمل أن تحظى بالتوفيق في اقرب الاجال . وفي المحراء الغربية لايزال الوضع يشكل عنصر غموض وعدم إستقرار في منطقة المغرب الكبير .

وقد خشيت تونس إنزلاقا خطيرا نحو صدام مسلح بين أطراف النزاع تراءى لها من خلال تصاعد التوتر الذي طرأ على الساحة أواخر السنة الماضية . كما أنها أرادت في نفس الوقت أن تستجيب الى رغبات ملحة تقدم بها اليها العديد من الاقطار الشقيقة والمديقة مرارا وتكرارا . وبدفع من الرئيس الحبيب بورقيبه فقد قامت على هذا الاساس بمبادرة تدعو الى جمع قمة مغربية عندها . وكان الغرض الرئيسي من جمع هذه القمة وضع المبادئ وإستنباط الطرق والوسائل الكفيلة ببناء مغرب موحد قوامه الثقة المتبادلة وحسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير والتشاور بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة والنهوض بالتعاون بين اقطار المنطقة . على أنه كان من المنتظر أن تتيح هذه القمة الغرمة الشمينة لمعالجة المشاكل التي تحول دون بناء صرح المغرب معالجة جماعية بروح ملؤها الرصانة والتوجه الى المستقبل ، ومنها بطبيعة الحال مشكل المحراء الغربية الذي يحتل الصدارة في مشاغلنا.

لقد حظيت مساعيها الاولية بقبول حسن من قبل الجميع . ومما لا يستهان به انها هجمت على مواصلة وتعميق الحوار بين كل دول المنطقة . وكانت احدى نتائجه إعادة علاقات الصداقة والتعاون بين المغرب وموريتانيا .

وللاسف لم تلبه مساعيها أن اصطلحت بمعضلة الصحراء من جراء فشل المباحثات التي كانت تجرى بشأنها كما املنا . ولم يكن لتونس من بد سوى التوقف عن مواصلة مبادرتها .

وهي إن لم تزل مع ذلك متمسكة بها إعتبارا للغايات النبيلة والطموحات العميقة التي أوحى بها فإنها على وعي تام من طول المسافة التي ينبغي قطعها وبالخصوم من المصاعب التي ينبغي تذليلها . ومن أخطر هذه المصاعب ما تكوّنه حالة التوتر المتزايد التي احدثها أحد الانظمة في الجهة . فهو يسلك سياسة معروفة من الجميع بعدم إحترامها للشريعة والاخلاق الدولية وكذلك لابطس القوانين التي تتركز عليها علاقات السلم والصداقة والتعاون بين الامم . كما يوجه التهديد تلو الآخر ضد جيرانه ، ويهيئ أعمال العنف والتخريب ، وكثيرا ما يهدد بإستعمال قوة السلاح . وإزاء خطورة هذا الوضع الذي لا يستبعد إنفجاره ليؤول الى نزاع جهوي جديد فإن المجتمع الدولي مدعو الى ملازمة اليقظة . وأما تونس فستعرف كيف تفضل بمسؤولياتها مثل ما كان شأنها في جميع الظروف التي وقع فيها المساس بمبدأ الإستقلال ومقتضيات الامن وخاصة عندما تكون هي نفسها معنية بالامر مباشرة .

إنه من المؤلم أن يظل الشرق الاوسط مسرحا للتقتيل والتدمير . فقد تعددت فيه بؤر الإشتعال مهددة بالإنتشار والقضاء في النهاية على السلم والامن في العالم بأسره طالما لم نلازم الحذر من مغبتها .

وإن تونس لتؤكد قناعتها بأن الوضع الخطير الذي تتخبط فيه هذه المنطقة الحساسة إنما هو ناجم أصلا عن المشكل الفلسطيني وبأن واقع الشعب الفلسطيني المحروم من ممارسة حقوقه المشروعة يكون عنصره الاساسي . وقد وضعت منظمة الامم المتحدة لهذا المشكل في الابان حلا يتمثل طبعا في قرار التقسيم الصادر عنها سنة ١٩٤٧ . وهذا

القرار يعد دائما في نظرنا المرجع لكل مسمى جنّي نحو سلم حقيقي وتسوية دائمة لهذا النزاع الذي قاربت مدته من منظمتنا .

وهل نحن في حاجة للرجوع الى ما آل اليه هذا القرار ؟ والى الاعمال الواضحة للعيان التي تثبت سواء رفض الطرف الاسرائيلي البت التسليم بالشرعية الدولية التي اقترتها منظمة الامم المتحدة ؟ أو إصراره الشديد على نكران كل حق للطرف الفلسطيني ؟ أو العمل على إغتصاب الارض المعترف بهالهذا الاخير إغتصابا يعلن إنه لا رجوع فيه ؟ أو رفض كل مقترح لحل سلمي مهما كان مآتاه ولو تقدم به أقرب حلفائه ؟ أو مشابرتة على التوسع بانتظام ؟

المهم في الوقت الراهن هو أن نؤكد على وجود مخطط فاس الذي يضع من الجانب العربي الاسواق الواقعية لحل عادل ودائم في المنطقة بناء على الشرعية الاممية . وإذ تعرب تونس من جديد عن تمسكها بهذا المخطط فهي ترى أن كل حل يتضمن الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقه في حرية تقرير مصيره وبناء دولته ويتمتع بموافقة ممثليه الشرعيين لجدير لا فحسب بأن يكون محل إعتبار من قبل المجتمع الدولي بل وبالصوم بأن ينال مساندة الفعالة .

وأما في لبنان فلم يتخلّ بعد الجيش الاسرائيلي عن إحتلال جزء من جنوب البلاد متذرها دائما بالحرم على ضمان أمن إسرائيل . وبقي هذا الجزء من الارض اللبنانية تحت نير إدارة عسكرية تقوم بأعمال قمعية لا يباهيها سوى العسف الذي يستهدف له الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . وإن فشل قوات الإحتلال في هذه المنطقة لاحسن دليل على أن سياسة "القبضة الحديدية" وتجنيد العناصر العميلة لن ينال من مقاومة الشعب اللبناني البطولية .

لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يجبر إسرائيل على سحب جيوشها طبقاً للقرارين ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) الصادرين عن مجلس الأمن وعليه أن يضع حداً نهائياً للتدخل الإسرائيلي في شؤون لبنان وعليه أن يضمن إستقلاله وملازمة أراضيه . رغم مرور خمس سنوات على إندلاع الحرب بين البلدين الشقيقتين العراق وايران وما انجر عنها من خراب ودمار فإننا لا نرى لها نهاية .

إن للأمين العام لمنظمتنا الفضل في التوصل بعد عناء كبير الى تجنب المدن والقرى الفارات المكثفة التي أخذت تستهدف مواقع مدنية وبالتالي تهدد بالإبادة مجموعات كاملة من الاهالي . لكنه يتحتم علينا وضع حدّ لهذا الصراع المسلح الذي أصبحت له إنعكاسات خطيرة على مجموع أقطار المنطقة ، وهو على وشك الدخول في مرحلة التدويل بالإضافة الى ما يلحقه من خراب بالقطرين المتحاربين . وفي ذلك تطور يبدو أن بعضهم لم يبع بعد خطره قبل فوات الاوان وإن تونس المدركة للخطر الرهيب المتآتس عن إستمرار هذه الحرب الطاحنة لتجدد نداءها الملحّ للأمم المتحدة وبالخصوص للأعضاء الدائمين بمجلس الأمن حتى يوقفوا هذه الدوامة الجهنمية ، فيحملوا الطرفين المتنازعين على ملوك سبيل التسوية السلمية . وسيكون معهم متيسرا لاسيما وأن العراق قد بادر بقبول وقف إطلاق النار فوراً بإشراك الأمم المتحدة طبقاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن الوضع في أفغانستان وكمبوتشيا ظل في طريق مسدود من جراء التدخلات الأجنبية ذات الصفة العسكرية . ولايزال أهالي هذين البلدين محرومين من حقوقهم الثابتة في حرية تقرير المصير وإختيار الحكم الذي يرضونه . وإننا نشاهد بقلق كبير توالي حملات القمع والإنتقام التي تقضي ملايين من الابرياء عن أوطانهم . هذا ويبدو المجتمع الدولي وكأنه محكوم عليه برعاية هذا الوضع المتميز بخرق مبادئ الميثاق وحقوق الإنسان خرقتا مفجوعا في قطرين يتمتعان بعضوية كاملة في منظمتنا .

وإن تونس التي دعت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا لتقوم بعمل حازم تجاه هذا الوضع لا يسمعها إلا أن تؤكد من جديد تمسكها بالاسس التي ينبغي أن يركز عليها البحث

عن حل سلمى لهذين النزاعين . ونعني بذلك إنسحاب الجيوش الاجنبية وإحترام إستقلال البلدين وسلامة ترابهما ووضعهما كدولتين غير منحازتين وكذلك إحترام حق اللاجئين في العودة الى ديارهم .

إن الوضع السائد في امريكا اللاتينية يسترعي كامل إهتمامنا .

فبؤدنا أن نحيي قيام نظم ديمقراطية في عدة أقطار من هذه المنطقة . ومما يزيد في ارتياحنا أن التغييرات تمت على أساس الإرادة الشعبية وبدون عنف . وإننا على يقين من أن الحكومات المتولدة عن الإقتراع العام سوف تتمكن من إنجاز طموحات شعوبها وتحقيق التقدم والرقي .

وأما القلق الذي يبعثه فينا الوضع بأمريكا الوسطى فقد خفف منه العمل الطيب الذي تقوم به "مجموعة كونتادورا" التي تسعى الى إحلال السلم والتعاون بين دول المنطقة . ويبدو لنا هذا العمل نابعا من نفس الروح التي تحدونا كدولة مغربية ، وهي روح إحترام المصالح المشروعة للدول المعنية والتوفيق بينها ، مثلما هي روح إحترام مبدأ عدم التدخل وحرية الشعوب في اختياراتها . ولذلك فإن تونس تعبر عن تعاطفها مع " مجموعة كونتادورا " وعن أملها الوطيد في أن يتسنى للمسيرة التي بدأت بالفعل تجنّب بلدان المنطقة الهزات والنزاعات . فليس من ورائها إلا الإضرار بامنّها ونموها وكذلك بالسلم في هذا الجزء من العالم .

إن تدهور العلاقات الإقتصادية الدولية يتمثل في تصاعد التدابير الحمائية وتفاقم الدين الخارجي وتقلص التدفقات المالية نحو التنمية وهبوط أسعار المواد الاولية المستمر . وهي كلها تحديات يتعين على المجتمع الدولي المتماصك المصالح أن يتصدى لها .

وأما افريقيا التي تضم ٣٦ بلدا من ٣٦ بلدا تعد أكثر البلدان فقراً وبها ما يقرب من نصف اللاجئين في العالم فقد اضيرت من هذا الوضع أكثر من غيرها إذ أن الجفاف والتحرر نالا بمورة فاحشة من نسق النمو الإقتصادي في العديد من بلدان جنوب الصحراء ، فأصبح الوفاء بحاجات شعوبها الاساسية رهن المساعدة الدولية .

حقا ، إنه تم القيام بمبادرات في نطاق الأمم المتحدة ومؤسساتها المختصة وكذلك ضمن البنك الدولي ومن قبل منظمة الوحدة الأفريقية . وإنبعثت حركة رائعة من التضامن الدولي يرجع الفضل فيها الى أصحاب المبادرات والى من استجابوا لها على حد سواء .

لكننا نلحّ على الملة التي ينبغي ألا تفيب عن الأذهان بين الأعمال العاجلة وبين ما يتحتم القيام به من إجراءات على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد ، مما يدفع من جديد عجلة النمو الإقتصادي . فعلاوة على مساعدته تلك التي هي في النهاية ذات طابع إنساني ينتظر من المجتمع الدولي أن يعزز جهود الاقطار الأفريقية من أجل إقرار نمو مطرد بإسهام تكاملي ضروري .

ونرى لهذا التكامل وجهين : الأول يتمثل في تقسيم دولي جديد للعمل الإقتصادي توزع بمقتضاه مختلف الأنشطة في هذا المجال بين الاقطار ومجموعات الاقطار حسب قدرات ومؤهلات كل منها . وقد إستحدثت افريقيا زراعات وصناعات ذات جودة معلّم بها . ونوّتها بمساعدة الاقطار المتقدمة . فإذا ساعدت هذه الاخيرة على تدعيمها بواسطة مزيد من التدفقات المالية ومن نقل التكنولوجيا في نطاق مشاريع مشتركة ومزدوجة ، فإنها توفر لنفسها منتجات ذات أثمان معتدلة تنتجها يد عاملة بأقل كلفة .

وإذا إستقر قرارها على التخلي عن تلك الأنشطة فإنها تستطيع أن تتجه الى أنشطة ثانية أجدى لإقتصادها ، خاصة تلك التي تتطلب مستوى عاليا من الكفاءة التكنولوجية والوسائل المالية التي هي في متناولها . بينما نراها الآن تواصل تعاظم الأنشطة الأولى مكبدة أهاليها ضرائب تنفق حصيلتها في شكل منح باهظة ، ومحتمية بواسطة إجراءات جمركية وغيرها تضر بالتجارة الدولية وتتسبب في إختلال متزايد لموازن المدفوعات بالنسبة لشركائها الأفارقة .

وأما الوجه الثاني للتكامل المنشود فهو تنمية التعاون بين المناطق الأفريقية وعبر القارة بأسرها وبين الاقطار الأفريقية وأقطار جهات أخرى من العالم تربطها بها صلات تقليدية من صنع الجغرافيا والتاريخ أو بلغت مرحلة موازية في حقل التنمية . فتوظيف مواردها الطبيعية والمالية والفنية وكذلك أسواقها لفائدة مشاريع مشتركة تنجزها في نطاق أولويات لا بد أن يؤثر التأثير الحسن في قدراتها الإنمائية . وبهذه الصورة تكون الأعمال الوجيهة التي أومت بها مختلف الدوائر الدولية والإقليمية مندمجة في إطار إستراتيجية شاملة ، قد نستطيع بدونها أن نحز نتائج جزئية ، ولكننا لن نتمكن من ذلك من إستئصال الأزمة ، هذه الأزمة التي نؤكد بالمناسبة على أنها تصيب كلا من شمال الصحراء وجنوبها ولو بدرجات متفاوتة .

إن هذا العرض يبرهن على إرادتنا في مساهمة ملتزمة ونشيطة في أعمال منظماتنا بمناسبة هذه الدورة المتميزة لجمعيةنا العامة ، وإن كان يبين إتساع المشاكل المطروحة على المجتمع الدولي وتعقيدها بل التحديات التي علينا أن نواجهها فهو في نفس الوقت يشير الى التوجهات والمناهج التي قد تتبع في البحث عن حلول حقيقية ممن شأنها أن تعكس وضعاً دولياً مأسوياً من عدة نواح ، تزداد خطورته ، وقد يصبح من الصعب تداركه .

إن تونس على يقين من أن المجتمع الدولي ستوفر له الإرادة والمقدرة على القيام بالتغييرات اللازمة متى كان على بينة أكثر بالأمور وأكثر إحكاماً ووعياً بتكافل أعضائه . ولبلوغ هذا الغرض فإن لمنظماتنا دوراً من الدرجة الأولى لأنها تبقى

الإطار الممتاز لحوار صريح ونزيه في سبيل تقريب وجهات النظر وإحلال التفاهم الضروري لتحقيق الإنسجام في العلاقات الدولية . وإن دور منظمة الأمم المتحدة هو أيضا القيام بمبادرات والسير بها الى الغاية المنشودة مع معرفة تكييف الظروف والاسباب الكفيلة بإنجازها .

وبهذا الصدد فإننا نعبر عن إرتياحنا للملاحظات والمقترحات التي جاءت في تقرير الأمين العام عن نشاط منظمتنا .

ففي ما يتعلق بصيانة السلم وإستتباب الأمن فإننا نضم صوتنا الى صوته لنندعو معه " أن يبذل أعضاء مجلس الأمن ، وخاصة الاعضاء الدائمون ، جهدا مصمما وواعيا لإستخدام عضويتهم لكي يجعلوا من المجلس حارس السلم الذي أنشئ ليكونه وليس ساحة قتال لحسم الخلافات السياسية والايديولوجية " ( A/40/7 ، ص ٩ ) .

ونوافقه أيضا عندما يصرح : أنه أخذ يتضح بصورة متزايدة في السنوات الاخيرة أن المسائل الإقتصادية والمالية والنقدية والتجارية مترابطة ولها أهمية سياسية وإجتماعية كبيرة بحيث انه لا يمكن معالجتها بطريقة فعالة إلا بإعتبارها جزءاً من عملية سياسية أوسع إطاراً . ( A/40/7 ، ص ١٣ ) .

ونريد أن نختم معه القول بأنه لا مناص لنا من أن نكيف مؤسساتنا بالواقع الذي نعيشه في عصرنا هذا ومن أن نحرم على أن تسيطر عليه سواء تعلق الامر بالميدان الإقتصادي أو بالميدان السياسي .

خطاب الجنرال برم تنسولانوندا ، رئيس وزراء تايلند

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة الان الى

بيان يلقيه رئيس وزراء مملكة تايلند .

أُصطحبَ الجنرال برم تنسولانوندا ، رئيس وزراء مملكة تايلند ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يسعدني أن ارحب برئيس وزراء

تايلند ، الجنرال برم تنسولانوندا وأدعوه لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة .



السيد تنسولانوندا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن  
أتقدم اليكم ، سيدي ، بالنيابة عن وفد تايلند ، بخالم تهانينا لإنتخابكم بالإجماع  
لرئاسة الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . فإنتخابكم لهذا المنصب  
الرفيع دليل على الإحترام والتقدير اللذين تكنهما لك البلدان الاعضاء في الامم  
المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فإننا على ثقة بأن مهارتكم الدبلوماسية المشهورة  
وخبرتكم الواسعة ، بالإضافة الى معرفتكم الوثيقة بالامم المتحدة عبر سنوات عديدة ،  
ستكون ذات قيمة عظيمة للجمعية العامة في مداولاتها حول الكثير من القضايا الهامة .  
إن بلدكم اسبانيا كان على مر التاريخ ولايزال اليوم واحداً من أعظم منارات الحضارة  
الغربية وثقافتها . ولقد شهدت اسبانيا وتايلند علاقات وطيدة بين شعبيهما ترجع الى  
قرون عديدة . وكلا البلدين لهما مؤسسات متماثلة ، الملكية والحكومة البرلمانية ،  
ويتمتعان بعلاقات وثيقة وودية . وبالتالي يشعر وفدي بالإمتنان العميق لرؤيتكم  
ترأسون هذه الجمعية .

وكما أود باسم وفد بلادي أن أشيد بالسيد لوساكا الاشادة الجديرة به فهو ابن بارز لزامبيا وافريقيا وقد تولى رئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .  
 وإنه ليستحق عميق احترامنا وإعجابنا وعرفاننا لصفاته القيادية وتفانيه وحكمته .  
 ويود وفدي أيضا أن يتقدم بأحر تهانيه الى كل نواب رئيس الجمعية العامة الذين يمثلون مختلف مناطق العالم . وإن انتخابهم ليعبّر بوضوح عن تنوع تكوين منظماتنا وعالميتها .  
 وبالنيابة عن حكومة تايلند وشعبها وبالإصالة عن نفسي ، أود أن أعرب لحكومة المكسيك وشعبها عن عميق تعاطفنا وخالص تعازينا للكارثة الطبيعية التي سببتها الزلازل التي حدثت فيها مؤخرا وأدت الى وقوع خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات .  
 لقد مرّت أربعون سنة منذ انشاء الامم المتحدة . وشهدت العقود الأربع الماضية توسعا في أنشطة الامم المتحدة شمل جميع الأركان النائية من الارض وكل مجالات العمل الانساني تقريبا . وبينما ظل تركيز المنظمة العالمية منصبا بصورة مستمرة على تجنب كارثة عالمية أخرى ، كانت المجالات التي شهدت أكبر قدر من العمل هي المجالات المتعلقة بتخفيف المعاناة البشرية والارتقاء بالشعوب على كوكبنا الارض .  
 لقد خرجت الامم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية فمُنحت الامم التي طحنتها الحرب هالة من الامل بأن يسود التعقل من جديد وأن يبرز عهد جديد من السلم . وكان المعتقد أن التعقل الذي يجب أن يسود هو تغليب تطلعات البشرية على مصالح الدول . إذ كانت الحكومات القوية قد تعامت عن طموحات البشرية فقادت شعوبها الى الحرب ، ويجب من الآن فصاعدا انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب .  
 ويجب لكي يدوم السلم أن توجد ارادة جماعية تعززه . وتشتمل هذه الارادة في قرارات تعلنها المنظمة التي يتألف أعضاؤها من ممثلين للحكومات . ويعتبر ذلك نهجا سليما من حيث المبدأ ، نظرا لان المنظمة مؤلفة من دول ذات سيادة . غير أن التطورات اللاحقة أثبتت أن الأساس الذي قامت عليه الامم المتحدة قد أضعفته انتهاكات المبادئ المنصوص عليها في الميثاق . وبقدر ما تلتزم الحكومات التزاما صارما بواجباتها

التي حددها الميثاق متمكن المنظمة بلاريب من الاستجابة بمورة كاملة لاحتياجات عالمنا المعاصر .

وهنا بالذات يكمن واحد من أوجه القصور المتأصلة للمنظمة . فالافتراض القائل بأن الشعوب تعرب عن تطلعاتها وطموحاتها الحقيقية من خلال حكوماتها ، افتراض لم تثبت دائما صحته . فالحكومات لا تتبع دائما المقتضيات الانسانية في توجيه سياستها الخارجية . وفي أحيان كثيرة يتعذر الاعتماد على التجارب السابقة وحدها في مواجهة مسائل صعبة وعاجلة تتطلب اجراءات سريعة وحاسمة .

غير أن الامم المتحدة لا تستطيع أن تكون - على حد تعبير السيد تريفي لي أول أمين عام للأمم المتحدة - إلا "ما تريد لها الحكومات الاعضاء أن تكون - لا أحسن ولا أسوأ" .

وفي آونة أقرب كتب الأمين العام الحالي في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة :  
"والامر بيد الحكومات أساسا لتقرر ما إذا كانت تريد التعاون في أن تبني مؤسسة مفيدة ومتسقة وفعالة ، أو ما إذا كانت تختار البديل الذي قد يبدو أحيانا أسهل في المدى القصير ، وهو أن تمضي كل منها في طريقها الخاص الذي يمليه قصر النظر والمصلحة الذاتية" . (A/40/1 ، ص ٤)

غير أن هناك دلائل متزايدة على أن المناقشة العامة في محفل يتعين على مهلي الحكومات فيه الاستجابة - إن عاجلا أو آجلا - لرد الفعل العام ، قد خلقت وعيا بازغا بالاعتماد الانسانية للشؤون الدولية ، فلم يحظ الفرد بقدر أكبر من الحقوق والواجبات على الساحة الدولية فحسب ، بل أصبح أيضا يُنظر بمورة متزايدة الى المشاكل الدولية من منظور انساني .

وساعد أيضا ما حدث من تقدم تكنولوجيا في وسائل الاتصال الجماهيري على تعريف جمهور أوسع بالأحداث المثيرة والمآسي التي يتعرض لها البشر . ويتأثر الرأي العام بما يقرأ وما يسمع وما يرى - بدءا من المراعات المفجعة في الشرق الاوسط وأمريكا الوسطى ، مروراً بمحنة شعوب الساحل التي تموت جوعا ، وصولا الى النازحين الفارين من العدوان والاحتلال الاجنبيين في أفغانستان وكمبوتشيا والسود المقهورين في ناميبيا وجنوب افريقيا ، الذين يتوقون الى الحرية والكرامة الانسانية .

وهناك أيضا محاولات تبذل لتثويه الحقائق وتحريف المعلومات للاستهلاك الجماهيري . غير أن هذه الجهود تستهدف أيضا اجتذاب القلوب والعقول . ففي المعركة الدائرة من أجل الاستحواذ على العقول ، فيما يتعلّق بقضايا هامة مثل بقاء البشرية والتنمية ، كثيرا ما يجيء ذكر مخاوف الانسان واحتياجاته . ومن ثم أصبح الافراد العاديون وشواغلهم يحتلون مكانة تزداد أهمية يوما بعد يوم على المسرح الدولي .

كما أن الامم المتحدة تعد هي الاخرى عاملا مساعدا في ايجاد هذه الحالة . فبإنشغالها بإنهاء الاستعمار في أوائل سنواتها ، أصبحت الاغلبية من أعضائها اليوم هي الدول التي كانت شعوبها خاضعة للحكم الاستعماري . وتحرر هذه الشعوب من نير الاستعمار يخفي على عملية إنهاء الاستعمار أهمية ومغزى انسانيين . ولاتزال هذه العملية مستمرة حتى اليوم فيما يتعلّق بالحالة السائدة في ناميبيا وفي أماكن أخرى .

وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حظي العمل الذي تخطط به الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من الهيئات ، بدعم عالمي بسبب اهتمامه الانسانية . فلا عجب إذن أن تحظى برامج مثل برامج تحصين أطفال العالم ، وتحسين البيئة لصالح سكان الريف ، ودور المرأة في التنمية ، والامن الغذائي للجميع ، أقول لا عجب أن تحظى مثل هذه البرامج بالتأييد الإجماعي .

وبالمثل ، فإن النظر الى قضايا مثل مباق التسلح النووي والارهاب والعنف العشوائي ، من منظور إنساني يثير مناقشات عامة واسعة النطاق ، ويحظى بإهتمام

متزايد من جانب الحكومات والمحافل الدولية . كما أن خطر نشوب حرب نووية ينظر إليه ، وعن حق ، كخطر داهم ليس فقط على الدول أو الحكومات ، بل على بقاء الجنس البشري ذاته . ولهذا ترحب تايلند بقرار رئيس الولايات المتحدة ريفان ، وأمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيياتي غورباتشيف بعقد مؤتمر قمة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام .

ومن ثم فإن وفدى يعتقد أن مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على البقاء في المستقبل تتوقفان على رؤية الناس والأمم لمدى قدرة المنظمة على الاستمرار في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وكذلك قدرتها على تحسين أحوال الإنسان ومستقبله .

وفيما يتعلق بالسلم والأمن فإن وفدى يوافق على ما جاء في تقييم الأمين العام في تقريره السنوي ، ولاسيما فيما يتعلق بالدور المجدى الذى يظطلع به مجلس الأمن . ويشرف تايلند حقا انتخابها عضوا غير دائم في تلك الهيئة لأول مرة في تاريخها . ونحن نحاول طرق جميع القضايا بإعتدال وموضوعية على أساس المبدأ ، ولصالح السلم والوثام فيما بين الدول . ولاشك في أن عدم إنتماء تايلند الى أى تجمع ايدولوجي في المجلس يساعدهما على تكوين رأى متوازن بشأن كثير من القضايا .

ان القضايا الهامة التي تطرح على الجمعية العامة تؤخر على السلم والأمن الدوليين ، وتتعلق في الوقت ذاته بظروف إنسانية تتطلب إتخاذ دولي انساني . والأوضاع في الجنوب الافريقي والشرق الأوسط وأفغانستان وكمبوتشيا أمثلة على ذلك . فكل هذه المشاكل تواجه المجتمع الدولي وتلقي على عاتقه مهمة التمدى لمشكلة التدفقات الهائلة من اللاجئين والنازحين الى البلدان المجاورة . ولكن في الوقت الذى يستمر فيه العدوان والاحتلال الاجنبي والسيطرة الاجنبية دون هوادة ، لا تذهب صرخات الضحايا ادراج الرياح في هذه الجمعية .

ففيما يتعلق بكمبوتشيا على سبيل المثال إعتمدت الجمعية العامة ، بأغلبية تتزايد بشكل مطرد ، قرارات تدين المعتدى الاجنبي وإحتلاله العسكرى لهذا البلد الصغير المجاور الذى لا حول له ولا قوة ، حيث أن هذا الاحتلال يشكل خطرا يهدد السلم

والامن في المنطقة بأسرها ، بل وفيما يتجاوز المنطقة أيضا . وتتمدى نفس القرارات كذلك للمشاكل الانسانية الهائلة التي تنبع من هذه الحالة المفجعة . والدعم الكبير الذي يقدمه المجتمع الدولي منذ تلو الاخرى دليل على أن محنة الشعب الكمبوتشي تتردد اصدائها أعلى من أية مناورات خبيثة أو أية تكتيكات مبلبله يدبرها المعتدى . وعلى كل ، فلا بد من إزالة السبب الرئيسي لهذه المشكلة ، ألا وهو الاحتلال الفييتنامي غير الشرعي لكمبوتشيا ، حتى يتمكن الشعب الكمبوتشي من ممارسة حقه الانساني الاساسي في تقرير المصير .

وهناك مشاكل أخرى تتمّ الافراد ومعيشتهم تحظى بأولوية كبيرة في قائمة المشاكل الدولية . وبينما تفسد مشاكل من أمثال نقص الاغذية وإساءة إستعمال العقاقير النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات بشكل خطير ، فما يزال من الممكن ملاحظة الاثر الكبير الذي تحدثه تلك المشاكل على الفرد . وهذا هو السبب في ذلك الغيظ من الدعم والتعاطف الذي تجاوز الحدود الجغرافية والايديولوجية والذي لقيته الضحايا من جانب كل الفئات والطبقات . وإن برامج المعونة الغذائية المقدمة لاثيوبيا وغيرها من البلدان الافريقية ، وتوافق الآراء الوشيكة على عقد مؤتمر دولي معني بالعقاقير المخدّرة ، لتبرهن على اهتمام الجماهير بتلك المشاكل . وقد تكسون هناك حاجة الى أن نبرز أيضا الابعاد الانسانية لمشاكل أخرى مثل قضايا الشمال والجنوب بغية الحصول على دعم أكبر من جانب الجماهير وتعاون دولي أوسع نطاقا .

يقول الامين العام في تقريره السنوي :

"ونحن نواجه اليوم تغيرات اقتصادية كبيرة ومعقّدة بحيث أنه لا يمكن لأي بلد أن يتكيف معها بمعزل عن غيره . ونحن نشهد ذلك ، على سبيل المثال ، في المحاولات الرامية الى حماية الوظائف المحلية من المنافسة التي تتعرض لها من جانب الواردات ، مما ينتج عنه تصدير البطالة . والمطلوب بوضوح هو التحلي بنظرة أوسع إطارا وفهم أكثر دينامية للطبيعة العالمية للمشاكل التي نواجهها . وينبغي أن تستند هذه النظرة الى الاعتراف المريح بالترابط والضرورة العملية لتقاسم الاعباء بطريقة عادلة ومراعاة ظروف الآخرين" .

(A/40/1 ، ص ١٤)

ولا توجد مشكلة تستحق الاهتمام الدولي العاجل أكثر من مشكلة الفقر التي تؤشر على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لبليون نسمة . وبينما ينحو رجال الفكر والسياسة الى مناقشة هذه القضايا مناقشة تجريدية أو بما يتفق مع المصالح المحدودة النطاق لناخبيهم ، فإنه يتعين على رجال الدولة أن يتحلوا ببعد النظر الذي يمكنهم

من رؤية الكارثة المحدقة التي قد تقودنا إليها هذه الحالة إذا ما استمرت أو تفاقمت .

وهناك مجالات لابد وأن تكون فيها الحكومات هي المسؤولة أساسا - بمساعدة شعوبها - عن إتخاذ التدابير التمهيدية أو التعديلات الضرورية وحكومة تايلند الملكية من بين الحكومات التي يحق لها أن تفخر ، وخاصة بين بلدان العالم النامي ، بإنجازاتها المتعددة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . غير أن هناك مسائل تتجاوز صلاحيات التشريع المحلي ويمكن أن تزيد الاحتمالات سوءا بالنسبة لمستقبل الجميع وخاصة في البلدان النامية . فالبلدان الفقيرة ، وأفقر فئات السكان في تلك البلدان ، ستكون بسبب تخلفها وضعفها أول ضحية للأثار الناجمة عن الحرب التجارية . ولن تؤدي مشاكل مثل أزمة الديون وزيادة الحمائية في البلدان الصناعية إلا إلى انتشار كارثة شاملة تصيب أول ما تصيب البلدان النامية ثم يتردد أثرها إلى العالم أجمع .

والبديل الأفضل هو أن نعمل معا لتهيئة مناخ اقتصادي ونظام تجاري أكثر حرية يتيح لكل الأطراف الحصول على مزايا عادلة ودائمة . ويمكن أن تلجأ البلدان النامية الصغيرة إلى التعاون الاقليمي بغية أن تضمن لنفسها ولشعوبها قدرا أكبر من الاعتماد على الذات ومن الثقة في التعامل مع الآخرين . غير أن ذلك لا يعني أن تهدف هذه الأنشطة الاقليمية إلى خلق مواجهة مع البلدان أو المجموعات الأخرى ، بل على العكس فإن التعاون القائم على المساواة يفضي إلى تحقيق فوائد أكثر دواما على المدى البعيد .

وأي خير يمكن أن يتحقق من وراء عقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث إذا ما أصبحت ملايين الأسر معوزة ومحرومة نظرا لأنها فقدت سبل العيش الشريف في عالم يسعى إلى إذكاء وعيها وآمالها وتطلعاتها ؟

وكيف يمكن أن يكون لحقوق الانسان معنى إذا ما حرم أكثر من ٢٠ مليون أسود في جنوب افريقيا ، وكذلك شعب فلسطين بأكمله ، من حقوقهم الأساسية وكرامتهم الانسانية .



وإذا ما أجبر ملايين الناس في أفغانستان وكمبوتشيا وناميبيا على العيش تحت الاحتلال  
الاجنبي أو الهروب من ديارهم ؟

والى أى مدى يمكن تحسين نوعية الحياة عندما يعيش الانسان في ظل التهديد  
الدائم بخطر الابداء ، وعندما تتزايد باستمرار الموارد الهائلة المخصصة للانفاق على  
أسلحة التدمير بدلا من استخدامها في أوجه بناءة ؟

ويتعين على الامم المتحدة في العقد المقبل أن توجه مزيدا من إهتمامها الى  
المسائل التي تعود بالفائدة على غالبية سكان العالم ، حتى يلمسوا نتائج الجهود  
التي تبذلها الامم المتحدة بقلوبهم وعقولهم ، وفي مقابل ذلك متزداد أهمية المنظمة  
في نظرهم فتحظى بإخلاصهم ومساندتهم الفعالة مما يجعلها فعلا "ملتقى حقيقيا" للعالم  
كله .

وليبدأ العقد الجديد بنفخ الابواق للانسان البسيط .

وأودُّ أن أختتم كلمتي بأن أشيد اعادة حارة بأميننا العام . فمن الملائم حقاً أن يكون هو المشرف على الاحتفال بالذكرى الاربعين لهذه المنظمة . وقد خدم بلده بامتياز عظيم باعتباره الممثل الدائم له ثم قضى سنوات طويلة في الامانة العامة في مناصب مسؤولة وعلى مستوى عالٍ . فهو يعرف الامم المتحدة من الالف الى الياء كما يقولون . وقد إلتزم بإنجاح المنظمة العالمية وأهدافها ومقاصدها النبيلة . وتتشرَّف تايلند باستضافة العديد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة ، ومن بينها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، كما أنها المقر الاقليمي للعديد من الوكالات المتخصصة . ولئن كانت تايلند تستفيد من ذلك فإن الغائدة لا تعود عليها وحدها بل تعود أيضا على المنظمة وعلى أعضائها .

وأودُّ ، ونحن على أبواب عقد جديد ، أن أتعهد بالتعاون الثابت من جانب تايلند مع الامين العام في الوفاء بالالتزام المشترك .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أودُّ باسم الجمعية العامة

أن أشكر رئيس وزراء مملكة تايلند على البيان الهام الذي أدلى به تَوَّأ .

أصطحب معالي الجنرال بريم تنسولانوندا من على المنصة .

السيد هربرت (سان كريستوفر ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن رؤيتي إياكم يا سيادة الرئيس تتبوأون باعتزاز مقعد رئاسة هذه الدورة الاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تُقنعني بأن الاداء الموفَّق لهذه الدورة قد وضع بعناية في أيديكم القديرة للغاية ، بما لكم من خبرة طويلة .

ولسنا في حاجة الى زيادة التأكيد على الرابطة التاريخية التي أوجدتها رحلات واستكشافات الملاح المشهور كريستوبل كولون بين بلدكم والعالم الجديد الذي يشكّل بلدي جزءا منه . ولذا اغتنم هذه الفرصة كي أضم صوتي - باسم سان كريستوفر ونيفيس - الى صوت من أعربوا عن تهانئهم القلبية لكم ولبلدكم ، حيث أنكم تواصلون توجيه أعمال هذه الدورة وادارتها بمهارتكم المعروفة وكياسكم البالغة .

كما ينبغي أن أصارع بالاعراب عن تقديري للأهمية البالغة لهذه الدورة في استتباب السلم والامن الدوليين وصيانتها والتعاون الفعّال والامن الاقتصادي واحترام كرامة الشعوب وسيادة الدول مهما كانت صغيرة .

وفي هذا السياق ، يشعر شعب سان كريستوفر ونيفييس بالفخر لتحرّره من الاستعمار وانضمامه الى عضوية الامم المتحدة . كما أنقل اليكم تحيات رئيس وزراءنا الدكتور كنيدي ألفونس سيموندي ، الذي قاد بمهارة وسرعة عالية انتقالنا من التبعية الاستعمارية الى الاستقلال الدولي .

وأودُّ هنا أن أعرب عن تعاطف حكومة سان كريستوفر ونيفييس مع حكومة المكسيك وشعبها وأقدّم اليهما تعازينا في الاحداث المفجعة التي يمران بها حاليا . فنحن الذين نعيش في منطقة تتهددها الاعاصير في كل عام نتفهم تماما الاحساس بالعجز الذي يشعر به من يواجهون بلا حول ولا قوّة التدمير الناجم عن كوارث طبيعية بهذا الحجم .

إن بلدنا يتألّف من جزيرتي سان كريستوفر ونيفييس واللتين يطلق عليهما أيضا اسم سان كيتز ونيفييس ، ونحن نوجد في منطقة الكاريبي في جنوب شرقي هورتوريكو بالقرب من الولايات المتحدة وجزر فرجن البريطانية ، وبالقرب من المستعمرتين الهولنديتين سانت أوستاتيوس وسابا وجزيرة سان برتلميو الفرنسية ، وجزيرة سان مارتن الهولندية والفرنسية ، والمستعمرتين البريطانييتين انغيولا ومونتسيرات\* .

وربما كان هذا الموقع الجغرافي هو السبب في أن شعبنا يتفهم بسرعة أهمية النهج المتعدّد الاطراف للمسائل .

فنحن قد ورثنا المشاكل الاستعمارية الناجمة عن زراعة محصول واحد هو السكر . ولكن على الرغم من صغر حجم بلادنا وضعفها الاقتصادي وعدم استقرار طقسها فقد خطونا خطوات انمائية هامة خلال السنتين الاوليين من الاستقلال ، بل إننا أرسينا الاساس لتنويع جوانب الاقتصاد ولأسلوب أفضل للحياة لشعبنا بأسره .

\* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد موسيلي (بربادوس) .

وخلال أيام معدودات من مولدنا كدولة مستقلة حطينا بالانضمام الى هذه المنظمة . ويعني ذلك اعترافنا بأنه في هذا العصر الذي يسوده الاضطراب لاتزال الأمم المتحدة بما تضمه من دول متعاونة تظلع بالدور الرائد في السعي الى اقامة عالم أكثر سلما وأكثر تنظيما وأكثر اطمئنانا

ومن المسائل التي لها أهمية خاصة بالنسبة لنا ، مسألة النهج المتمدد الأطراف فيما يتصل بأمن الدول الصغيرة والتقيّد بالنظام في استغلال موارد البحار . ولا يجوز أن نسمح نحن الذين نؤمن بالسلم بأن يسيطر علينا من يؤمنون بالقوة . ونحن الذين نتمسك بالمبادئ السامية للاتحاد الكاريبي يجب ألا نسمح لأحد بأن يتلاعب بأي من دولنا الاعضاء أو زعزعة استقرارها تحت أي ضغوط خارجية . وينطبق ذلك على الضغوط السياسية أو المناورات الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع الصناعي أو مؤامرات أولئك الذين يدمرون السكان بالانتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة .

لقد وقّعنا اتفاقية قانون البحار . ونحن بوصفنا دولة جزرية نتطلع الى البحار المجاورة في سعيها الى تحقيق حياة مستقرة . ويتعيّن علينا أن نطمئن الى أن أحدا لن يستنزف الموارد الاقتصادية والبحرية لمنطقتنا ، وأن نكون قادرين على تطوير الاستغلال الاقتصادي السلمي الكامل لقاع البحار والموارد البحرية فوقها .

إن دكتورنا يلتزم بدقة بأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان وقد وضع على وجه التحديد ليلام حالتنا الخاصة بوصفنا دولة تتألف من جزيرتين ، وقد نصنا فيه على جميع المسائل المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية وضمان الحقوق للجميع بما في ذلك المرأة والطفل .

إلا أن الأحكام الدستورية وحدها لا تكفل قيام مجتمع عادل . وما زالت سان كريستوفر ونيفيس ، حكومة وشعبا ، تميّش في الداخل في ظل سلم وعدل ورعاية لحقوق الانسان بما يتفق حقًا وبصورة كاملة مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه . لقد اندمجت في مجتمعنا الكثير من الأعراق المختلفة وجعلناها عرقا واحدا ، وأصبح بلدنا أكثر البلدان تحرُّرا في العالم .

وعلى ضوء هذه الأوضاع الداخلية ، نتلقّى بمشاعر الاشمئزاز والهلج الحالة المقيتة المخزية في جنوب افريقيا . وقد أثنى رئيس وزراءنا على فرنسا لما قامت به من فرض حظر على الاستثمارات الفرنسية في جنوب افريقيا ، كما أثنى على الكونغرس الأمريكي لتوصيته بفرض جزاءات اقتصادية على حكومة الاقلية البيضاء الدكتاتورية ، وطالب رئيس وزراءنا المجتمع الدولي المتمثّل في الأمم المتحدة باتخاذ موقف يقوم على المبدأ ضد الفعل العنصرى ، ووجه نداء لانهاء حالة الطوارئ ووضع حد للقتل والاضهاد الوحشي للسكان السود في جنوب افريقيا ، وطالب بأن تتاح الفرصة لشعبي ناميبيا وأنفولا للتمتع بحقّهما في الحرية والاستقلال الذي حُمل عليه بنضالهما الباسل .

ونحن نشعر بالقلق الشديد للمجاعة التي طال أمدها في اثيوبيا وأجزاء أخرى من افريقيا ، وتنظر بجزع الى القرار الذي يقضي باستبعادنا نحن بلدان الكاريبي من قائمة البلدان التي تحصل على قروض المساعدات الانمائية الدولية باعتبار أن دخل الفرد لدينا يزيد عن حد معيّن ، فبذلك لا يجد المرء مفرّا من أن يخلص الى أن الازمات والجوع والموت هي وحدها التي تحفّز البلدان المتقدّمة على العمل .

وهناك حاجة مائة الى اتخاذ اجراءات اقتصادية وقائية ، كما أن هناك حاجة واضحة الى اعادة تقييم النظام الاقتصادي الدولي الحالي بأكمله ، وذلك لان من الواضح أن المعايير الحالية تؤدّي الى الاجحاف بالدول الصغيرة .

فالمبالغ التي ينبغي أن تنفقها أي دولة صغيرة لاقامة بنيتها الاساسية تعتبر كبيرة جدا بالنسبة الى دخلها ، وتفوق نسبيا المبالغ التي يتعيّن على دولة كبيرة

أن تنفقها في هذا الصدد . وأسوق مثلا بسيطا لتوضيح هذه الحالة ، هو أن كل دولة ، صغيرة كانت أم كبيرة ، تحتاج الى مطار بنفس الحجم لتمكين الطائرات ذات الاحجام المتماثلة من استخدامه . لذلك ، فإننا نحتاج الى معالجة هذه المسألة على وجه السرعة إذا كنا لا نريد وضع المصاعب بلا مبرر أمام البلدان التي تجابه مشكلة غلق الاسواق من جانب الدول الصناعية . ونحن نعتزم أن نشير في كل محفل مسائل تحسين مرافق البنية الاساسية ، وزيادة التبادل التجاري ، وتقديم المساعدات في شكل التدريب وتوفير المعدات ، وتنسيق الاستثمارات في القطاعين العام والخاص .

وقد طبقت سان كيتس ونيفيس هذه السياسة عمليا بتحويل شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الى قطاع خاص . فتملك هذه الشبكة في الوقت الحالي شركة تتقاسم أسهمها شركة كابل ووايرلس وحكومة سان كيتس ونيفيس . ويطبّق هذا المفهوم للمشروعات المشتركة في مجالات استثمارية أخرى من بينها انتاج الالبان وانتاج القطن وتصنيعه والاتصالات .

وللمنظمات الاقليمية دورها الذي ينبغي أن تظطلع به في الاطار الدولي ، فمما يضي على الاطار العالمي للأمم المتحدة القوّة والحيوية أن توفّر الدعم والمؤازرة للمحافل الاقليمية مثل منظمة الدول الامريكية . وتعتزّ منظمة الدول الامريكية بانها تجسّد مصالح الولايات المتحدة الامريكية وبلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ودول الكاريبي الناطقة باللغات الفرنسية والاسبانية والهولندية والانكليزية . ومن المؤسف أن منظمة كهذه لها هذا القدر من الأهمية في النهوض بعملية التنمية من خلال احلال السلم ، قد أصبحت عاجزة بعد أن أصابها الشلل من جرّاء القيود المالية المفروضة عليها من جانب الدول الاعضاء الفنية التي لا ترغب في الوفاء باسهاماتها المتفق عليها . وهذا بالضرورة يؤثّر بصورة سلبية على برنامجنا الانمائي في الميدانين التقني والثقافي .

ونحن نأمل أن يتميّز أيضا هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى الاربعمين لانشاء الأمم المتحدة بتعهد من جانب الدول بأن تلتزم بالعمل على احياء منظمة الدول

(السيد هربرت ، سان  
كريستوفر ونيفيس)

الامريكية من خلال الالتزام الفعّال بتقديم المساعدة المالية وليس بالقاء الخطب الجوفاء .

وبالمثل ، فإن هذا الالتزام المتجدّد أمر ضروري لاحياء وتعزيز مختلف وكالات الامم المتحدة التي توفّر ما تحتاج اليه البلدان النامية بصورة مائة من مساعدة في مجالات التعليم والثقافة والمساعدة التقنية .

وقد أصدنا أن نعلم بالحوار الجاري بين كوريا الشمالية والجنوبية . ونأمل أن تجرى في القريب مفاوضات بشأن المناطق التي يوجد بها نزاع وتقطنها شعوب تتشابه في الاصل والتاريخ ، وذلك في الشرق الاقصى والشرق الاوسط وأمريكا الوسطى . وإذ تحتفل الامم المتحدة بالذكرى الاربعين لانشائها ، يكون الوقت قد حان لكي تتخذ الامم المتحدة خطوة هامة نحو التنفيذ الكامل لمبدأ عالميتها وذلك بانضمام كل من جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كمضوين في منظمنا . ونعتقد أن قبول هاتين الدولتين في عضوية الامم المتحدة سوف يسهم بصورة ايجابية في تخفيف حدّة التوتر في شبه الجزيرة الكورية ، وبالتالي تعزيز الامن والسلم الدوليين .

لقد بدأنا بدخولنا عصر الحاسبات الالكترونية الصغيرة ، في التشديد على أهمية الدقّة ومفر الحجم عوضا عن عدم الكفاءة وكبر الحجم . ونحن في سان كريستوفر ونيفيس نعبو بصورة جادّة الى أن نصبح الدولة الصغيرة التي تستطيع أن تكون نموذجا بحكم نوعية الحياة التي ينعم بها شعبنا ، وقد وقفنا في طليعة الفكر الدولي باضافة سان كريستوفر ونيفيس لأول مؤتمر لمناقشة السبل والوسائل اللازمة للاحتفال بالذكرى المئوية الخامسة لرحلات كريستوفر كولومبس الى العالم الجديد . وقد حقّق هذا المؤتمر أهدافه وسوف تترتب عليه أعمال ايجابية .

وانطلاقا من شعورنا بالاهمية البالغة لهذه الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، خصّمت حكومة سان كريستوفر ونيفيس في عاصمتنا التاريخية مكانا لتشييد مركز للتعليم العالي ومكتبة قومية تبرز تاريخ ومهام هذه الهيئة الدولية العظيمة . ويشرفنا أن نخمّن هذا المكان لمجمع الامم المتحدة التعليمي .

(السيد هربرت ، سان  
كريستوفر ونيفيس)

وإنني أأمل مخلصاً أن يزور كل من الحاضرين هنا هذا المجمع التاريخي ذات يوم ،  
ليدرك مغزاه وأهميته كرمز للالتزامنا بالتمعددية ، وكذلك تقديرنا لحتمية التكافل  
باعتباره عنصراً لا غنى عنه لاجلال السلم في العالم .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠